وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: اقتصاد

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي.

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الموضوع:

دور التدقيق الداخلي في تحسين وتفعيل ادارة المخاطر الائتمانية في المؤسسات المصرفية

دراسة لعينة من المؤسسات المصرفية العاملة بولاية أدرار

إعداد الطالبتين:

بن علي حليمة.

بالخير بشيرة.

إشراف الأستاذ الدكتور:

بن الدين امحمد

اللجنة المناقشة :

الأستاذ قويدري عبد الرحمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	رئيساً
الدكتور بن الـــدين أمحـــمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	مقرراً
الدكتور بالعـاريـــة محمـــد	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	ممتحناً

السنة الجامـــــــعية: 2018/2017

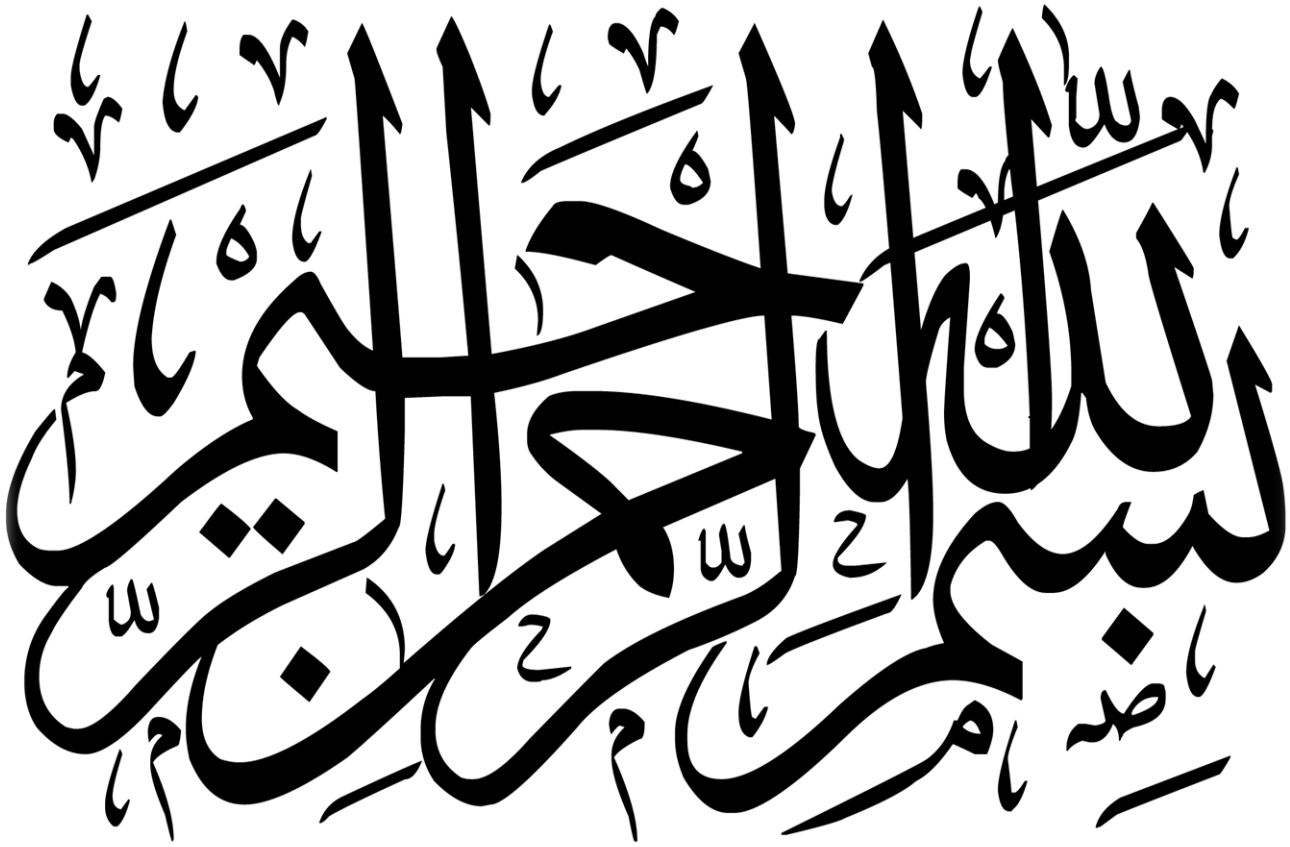
بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

الحمدلله الذي جعل العلم نورا نهتدي به، والمجاملة كلمات تقيسها والاهداء جمل نهديها... أما بعد

أهدي ثمار جهدي الى أسباب النجاح أسرار الصلاح والفلاح إلى من قال فيهما المولى عز وجل "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني..إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة .

إلى من أحمل اسمه بكل فخر وافتقدته منذ الصغر ومن أودعتني لله أهديك هذا البحث المتواضع أبي رحمك الله

الى الام الثانية جدتي أطال الله في عمرها.

الى زوجي العزيز

الى كل أفراد العائلة والأقارب

الى من جمعني بها القدر وجعلنا أصدقاء صديقتي العزيزة "ليلى"

الى رفيقة الدرب ومن تقاسمة معها عذاب هذا العمل "بشيرة"

الى كل طلاب قسم العلوم الاقتصادية خاصة فرع اقتصاد نقدي وبنكي.

الى كل من علمني ولو حرف واحد

الى كل من في ذاكرتي ولم تسعهم ورقتي الى كل من تمنى لي النجاح الى كل من سيتصفح مذكرتي

إلى كل هؤلائي أهدي ثمرة جهدي.

إهداء

أسال الله العلي القدير الذي منى علينا بنعمة العلم وأنار دربنا بالتقوى .

إلى كل من علمني حرفاً في هذا الزمن المنتهي .

إلى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه .

إلى من يعجز اللسان عن مكافئتها نطقاً والقلب حناناً أمي الغالية أطال الله عمرها مرتين وجعلها تاجاً شامخاً فوق رؤوسنا.

إلى من سايرني حياتي وفتح لي طريق الوصال في كل وقت زوجي الحبيب أعانه الله على أموره .

إلى أمي الثانية الغالية جعلها الله لي دار الدواء ورفعة السماء .

إلى من تضاجعني برقتها وبسمتها ولطفها أبنتي لوجين أطال الله لي عمرها .

إلى رفيقة دربي ومن حملت معي جبال الشقاء لهذا العمل "حليمة"

إلى من ساندوني بكل فخر وعزم والتزام أخواتي وأخواني الأعزاء صغيراً وكبيراً بعيداً وقريباً وبالأخص أختاي "جميلة وفوزية " .

إلى من مهدو لنا طريق العلم والمعرفة وجعلوا منا وصال لهم لنحمل راياتهم أساتذتنا الأعزاء أنر الله أعمالهم بالتقوى والخير .

فالوصال معــرفة والمــعرفة نبني بها أجيالنا ونرفع بها دولتنا ونشيد بها جبال العلم إلى الأفق .

شكر وتقدير

الحمدلله والشكر أولا وأخيرا لله عز وجل على عظيم نعمه التي لا تعد وعلى فضله وكرمه الذي لا يرد وعلى أن هدانا وجعلنا مسلمين، وله الحمد والشكر أن وفقنا لإتمام هذه الدراسة والصلاة والسلام على نبينا محمد بن عبد الله وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين وصحابته أجمعين ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب

كما و نتقدم بالشكر الجزيل لكل من قدم لنا المساعدة لإنجاز هذه الرسالة وأخص بالذكرالدكتور بن الدين امحمد على تفضله بالاشراف على هذا البحث وملاحظاته القيمة وما قدمه لنا من نصح وارشاد جعله الله في ميزان حسناته

ونتوجه بجزيل الشكر والامتنان الى الاستاذين الكريمين الفاضلين الاستاذ ميموني والاستاذ مجاهد

كما لا يفوتنا أن نقدم الشكر المسبق لكل أعضاء المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الرسالة

ولكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إتمام هذا البحث المتواضع

MY HOUSE ON WEB
http://www.myhouseonweb.eu/

الفهارس

فهرس المحتويات	
الموضوع.	**الصفحة**
الإهداء.	
الشكر.	
فهرس المحتويات.	I،II
قائمة الجداول.	III
قائمة الأشكال.	IV
قائمة المختصرات.	V
قائمة الملاحق.	VI
مقدمة.	أ، ب، ج
الفصل الأول : الإطار العام للتدقيق الداخلي في المؤسسة المصرفية.	5
تمهيد.	6
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي.	7
المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي	7
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي.	10
المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي.	13
المبحث الثاني: معايير، ومهام وإجراءات التدقيق الداخلي.	13
المطلب الأول: معايير التدقيق الداخلي.	14
المطلب الثاني: مهام التدقيق الداخلي.	15
المطلب الثالث: اجراءات التدقيق الداخلي.	15
المبحث الثالث: الجوانب التنظيمية للتدقيق الداخلي في المؤسسة المصرفية.	18
المطلب الأول: ماهية المؤسسة المصرفية.	18
المطلب الثاني: أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في المؤسسة المصرفية.	19
المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في إعداد أنظمة الرقابة والضبط الداخلي في المؤسسة المصرفية.	20
خلاصة.	22
الفصل الثاني: فاعلية إدارة مخاطر الائتمان في المؤسسة المصرفية.	23
تمهيد.	24
المبحث الأول:إدارة مخاطر الائتمان وإجراءاتها في المؤسسة المصرفية.	25
المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية.	25
المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر وأهميتها.	26
المطلب الثالث: إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية .	28
المبحث الثاني: تقنيات تحليل المخاطر الائتمانية.	29
المطلب الأول: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني.	29

المطلب الثاني: مناهج قياس المخاطر الائتمانية.	32
المطلب الثالث: تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية.	33
المبحث الثالث: أثر التدقيق الداخلي على إدارة مخاطر الائتمان.	35
المطلب الأول: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.	35
المطلب الثاني: التدقيق الداخلي وإدارة مخاطر الائتمان.	36
المطلب الثالث: تدقيق عمليات منح القروض.	37
خلاصة.	39
الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية إدارة مخاطر الائتمان في المؤسسة المصرفية.	40
تمهيد	41
المبحث الأول: تقديم عينة الدراسة وأداتها.	42
المطلب الأول: عينة ومجتمع الدراسة.	42
المطلب الثاني: تقديم أداة الدراسة.	43
المبحث الثاني: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول الاستبيان.	45
المطلب الأول: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول البيانات الشخصية.	45
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول محاور الاستبيان.	47
المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة والنتائج المتوصل اليها.	52
المطلب الاول: اختبار فرضيات الدراسة.	52
المطلب الثاني: نتائج الدراسة	54
خلاصة.	55
الخاتمة.	57
قائمة المراجع.	59
الملاحق.	63
الملخص.	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	معايير التدقيق الداخلي	**15**
2	أوزان ترجيح الأصول بالمخاطر وفقا للأسلوب المعياري	**31**
3	درجات مقياس الدراسة	**43**
4	عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاسترجاع للمؤسسات المستقصيات	**43**
5	نتائج ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة	**44**
6	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	**45**
7	توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية	**45**
8	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.	**46**
9	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	**47**
10	نتائج التحليل الاحصائي لفقرات مكانة التدقيق في المؤسسة المصرفية ومدى تطبيقها لمعايير التدقيق.	**48**
11	نتائج التحليل الإحصائي لفقرات إدراك المدقق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة المصرفية.	**49**
12	نتائج التحليل الإحصائي لفقرات مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة المصرفية.	**51**
13	الارتباط بين التدقيق الداخلي والحد من المخاطر الائتمانية	**53**
14	معاملات معادلة الانحدار	**53**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	أهداف الرقابة الداخلية	**9**
2	أهداف المراجعة الداخلية	**12**
3	العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني	**30**

فهرس المختصرات

المختصر	المصطلح الكامل	المعنى باللغة العربية	الصفحة
IIA	Institute Of InternalAuditors	معهد المدققين الداخليين	**8**
IFACI	Institut Français de L'audit et de Contrôle Internes	المعهد الفرنسي للمراجعين (المستشارين الداخليين)	**8**
BNA	Banque National d'algerie	البنك الوطني الجزائري	**41**
BADR	Banque de L'agriculture et du DevloppementRoral	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**41**
CPA	Crédit Populaire d'algérie	القرض الشعبي الجزائري	**41**
BDL	Banque de Developpement Local	بنك التنمية المحلية	**42**

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	إستبانة الدارسة.	**65**
2	ألفا كرونباخ للمحور الاول.	**68**
3	ألفا كرونباخ للمحور الثاني.	**68**
4	ألفا كرونباخ للمحور الثالث.	**68**
5	ألفا كرونباخ للاستبيان ككل.	**68**
6	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الاول.	**68**
7	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول ككل.	**69**
8	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثاني.	**69**
9	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني ككل.	**69**
10	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثالث.	**70**
11	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثالث ككل.	**70**
12	الارتباط.	**70**
13	معاملات معادلة الانحدار.	**70**

المقدمة

تمهيد

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثيرا في نمو اقتصاديات الدول، إذ يحتل هذا القطاع مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية ومن خلال ما يوفره من تعبئة للمدخرات الكافية التي يتطلبها النمو الاقتصادي، فهو يلعب دور الوساطة بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز.

ومع تعدد وتنوع العمليات المصرفية، وفي سعي الإدارة إلى تحقيق أكبر ربح ممكن من مزاولة نشاطها تواجه المؤسسات المصرفية مخاطر عدة تعرقل السير الحسن لأنشطتها ولعل من بينها مخاطر الائتمان والتي تنشأ عن عدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف، وذلك في ظل بيئة تتسم بعدم التأكد مما يستوجب التركيز على كفاءة وفعالية إدارة هذه المخاطر.

و للتأكد من وجود الأخطاء والغش، ومن أجل التنبؤ بالمخاطر وتحقيق الأرباح كان لابد من تفعيل وظيفة التدقيق الداخلي لما لها من أهمية في تعزيز دور الرقابة الداخلية في المؤسسة المصرفية، حيث تساهم في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة والفاعلية والتحقق من توافر السياسات والإجراءات ومدى الالتزام المصرف بها ويتم تطبيقها من قبل الأفراد والإدارة مما يشكل حماية للمؤسسة من المخاطر التي تواجهها ويقلل من احتمالية التعرض للمخاطر.

وتهدف إدارة المخاطر للتأكد من أن نشاطات المؤسسة وعملياتها لا تتعرض لخسائر غير مقبولة بالإضافة الى مراقبة الأخطار ومتابعتها بهدف الكشف عن أية انحرافات وتجاوز سقوف هذه الأخطار المحددة من طرف الادارة العليا. لذا فإن الفهم الصحيح لإدارة المخاطر المصرفية وتقسيمها وتفعيل نظام الرقابة يساهم بشكل فعال في تجنب وتقليل أثر هذه المخاطر وهذا ما تسعى المصارف لتحقيقه لنجاحها واستمرارها.

1/ إشكالية الدراسة:

بالرغم من الأهمية البالغة للدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في المؤسسات المصرفية الجزائرية، ورغم الإجراءات التي باتت تعتمدها هذه المؤسسات إلا أن واقع التدقيق و ادارة المخاطر الائتمانية يواجه صعوبات. ومن هذا المنطلق تتبلور إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

- **ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية إدارة المخاطر الائتمانية على مستوى المؤسسات المصرفية العاملة بولاية أدرار؟**

ويندرج تحت هذه الاشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية نوجزها فيما يلي:

- ما المقصود بالتدقيق الداخلي وما أهميته في المؤسسة المصرفية؟
- ما هي مختلف الاجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر في المؤسسة المصرفية؟
- كيف تساهم عملية التدقيق الداخلي في ادارة مخاطر الائتمان في المؤسسة المصرفية؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق التدقيق الداخلي وفعالية إدارة المخاطر في المؤسسة المصرفية الجزائرية من وجهة نظر القائمين عليها؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تطبيق التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في المؤسسة المصرفية من وجهة نظر القائمين عليها؟

2/ فرضيات الدراسة:

طرح اشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية قاد الطالبتين لطرح الفرضيات التالية:

الفرضيات النظرية:

- تتمثل أهمية التدقيق الداخلي في توفير المعلومات اللازمة التي تساعد الادارة في اتخاذ القرارات بشكل صائب؛
- يلتزم المدقق الداخلي بعدة اجراءات تمكنه من التحكم في المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المؤسسة المصرفية؛
- تلتزم أجهزة التدقيق الداخلي في المؤسسات المصرفية بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي.

الفرضيات التطبيقية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق التدقيق الداخلي والرفع من فعالية ادارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة المصرفية الجزائرية من وجهة نظر القائمين عليها.

الفرضية الرئيسية الثانية:

يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق التدقيق الداخلي والرفع من فعالية ادارة المخاطر الائتمانية في المؤسسات المصرفية من وجهة نظر القائمين عليها.

3/ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تحاول قياس العلاقة بين وظيفتين أساسيتين في المؤسسات الاقتصادية عموما والمصرفية على وجه الخصوص وهما وظيفتا التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر حيث تعد الدراسة كمحاولة

لإبراز دور أداء المدقق الداخلي في مراجعة مرتكزات إدارة المخاطر الائتمانية وما يترتب عليها من فوائد كالرصد والكشف المسبق لمخاطر منح القروض وبالتالي التأثير ايجابا على زيادة أرباح المؤسسة المصرفية وتزداد هذه الأهمية خاصة في كون الدراسة حاولت الوقوف على واقع هذه العلاقة بين تطبيق التدقيق الداخلي وفعالية ادارة المخاطر الائتمانية في مؤسسات مصرفية جزائرية نشطة من خلال وكالاتها على مستوى ولاية أدرار.

4/ دوافع اختيار الموضوع:

يمكن إيجاز الأسباب التي دفعت الطالبتين لاختيار موضوع الدراسة فيما يلي:

- رغبة الطالبتين في الاطلاع أكثر على ما يجري في مؤسسات تعتبر صلب تخصصهما في الماستر وهي المؤسسات المصرفية باعتبار تخصصهما هو اقتصاد نقدي وبنكي؛
- محاولة الوقوف على واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة المصرفية العاملة بولاية أدرار؛
- قلة الدراسات التي عالجت مسألة الربط بين تطبيق التدقيق الداخلي وفعالية ادارة المخاطر المصرفية لاسيما الائتمانية منها على وجه التحديد.

5/ حدود الدراسة:

تمت الدراسة مكانيا على مستوى الوكالات المصرفية المتواجدة بإقليم ولاية أدرار متمثلة في وكالات بنوك(BNA BADR CPA BDL)

أما الحدود الزمنية للدراسة شملت الربع الأخير من سنة 2017 والربع الأول من سنة 2018.

6/ منهج الدراسة:

لمعالجة الدراسة سيتم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي باعتبار الأول أنسب لتقديم الاطار النظري للتدقيق الداخلي وكدا ادارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة المصرفية، أما المنهج التحليلي فيعد الأنسب لتحليل المعطيات المقدمة من قبل الوكالات المصرفية والمتمثلة في إجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الاستبيان المقدم لهذه الوكالات.

7/ الدراسات السابقة: هناك مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع نذكر منها:

❖ **دراسة إبراهيم رباح إبراهيم المدهون (2011) حول: "دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة بقطاع غزة"**، حاول الباحث من خلالها معالجة مدى قيام المدقق الداخلي بدوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة بقطاع غزة؟ وتوصل إلى أنه ليس من مهام التدقيق

الداخلي تحديد المخاطر وإدارتها وإنما دوره يتمثل في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر، ولابد من وجود تنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر لضمان سير العمل بكفاءة في المصرف.

❖ **دراسة إيهاب ديب مصطفى رضوان (2013) حول: "أثر التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية"**، حيث حاول من خلال هذه الدراسة معالجة مدى تأثير التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية للمصارف الفلسطينية العاملة بقطاع غزة، وتوصل إلى وجود دلالة ايجابية بين تطبيق المعايير الدولية والمتمثلة في معايير السمات ومعايير الأداء من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين ادارة المخاطر المصرفية.

❖ **دراسة أحمد محمد مخلوف (2006-2007) حول: "المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية"**، حاول من خلالها معالجة مدى تطبيق المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية وفقا للمتطلبات التي تفرضها المعايير المعتمدة للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية؟ وتوصل الباحث إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الاردنية حسب متغير المؤهل العملي، والتخصص العلمي للمدققين الداخليين.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة تبين لنا أنها ألقت الضوء على ادارة المخاطر المصرفية بصفة عامة إلا أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها حاولت الربط بين التدقيق الداخلي وفعالية ادارة المخاطر الائتمانية كنوع من أنواع المخاطر في البنوك خاصة وأن الدراسة تم القيام بها على مستوى ولاية أدرار.

8/هيكلة الدراسة: لمعالجة الموضوع تم اقتراح تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول: تضمن الفصل الأول منها الاطار النظري للتدقيق الداخلي في المؤسسة المصرفية وذلك من خلال ثلاث مباحث تضمن الأول منها الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي، أما المبحث الثاني فتناول معايير ومهام التدقيق الداخلي، وخصص المبحث الثالث للجوانب التنظيمية للتدقيق الداخلي في المؤسسة المصرفية.

وعالج الفصل الثاني دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر الائتمانية فمن خلال مباحثه الثلاث تم التعرض لإدارة مخاطر الائتمان وإجراءاتها في المؤسسة المصرفية، تقنيات تحليل المخاطر الائتمانية أثر التدقيق الداخلي على إدارة مخاطر الائتمان.

وتضمن الفصل الثالث الدراسة الميدانية من خلال تقديم عينة الدراسة وأداتها، التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول استبانة الدراسة، اختبار فرضيات الدراسة والنتائج المتوصل اليها.

الاطار العام للتدقيق الداخلي في المؤسسة المصرفية

تمهيد:

إن التطور العلمي و التكنولوجي الذي ظهر بوضوح في العصر الحالي أدى الى توسع حجم المصارف وتشعب وظائفها وزيادة تعقدها وننوعها ما زاد من صعوبة تسييرها، فكان لابد من الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي كونه يساهم في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة، والكشف المبكر للمخاطر والأخطاء والانحرافات والتلاعبات أحيانا والتحقق من توفر السياسات والإجراءات الواضحة، ومدى التزام المصرف بها. فعملية التدقيق الداخلي تعد السبيل الأنسب في تقييم وإدارة المخاطر والحماية منها وتقديم المشورة في ماهي السبل الأنجع لإدارتها.

وعليه سيتم التعرض في هذا الفصل الى الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي ومعاييره ومهامه وكذا الجوانب التنظيمية للتدقيق الداخلي في المؤسسة المصرفية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي

إن ضرورة تبني المؤسسة لوظيفة التدقيق الداخلي في هيكلها التنظيمي؛ أصبح مسألة مهمة وهذا للدور الذي تلعبه هذه الوظيفة في تقييم النظام التسييري والمساهمة في تقويمه وتصحيحه لذا سيتم التطرق في هذا المبحث الى مفهوم التدقيق الداخلي وأنواعه وكذا أهميته في المؤسسة المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي

قبل التطرق إلى تعريف التدقيق الداخلي يجدر تقديم مفهوم التدقيق بوجه عام وذلك فيما يلي.

أولاً: تعريف التدقيق

يعرف التدقيق على أنه :"عملية تجميع الأدلة من المعلومات وفحصها للوصول الى تحديد درجة العلاقة بين هذه المعلومات والمقاييس المحددة لها من قبل وتتم هذه العملية بواسطة شخص مستقل يسمى المدقق" والذي تتمثل مهامه في ما يلي:[1]

- الاطمئنان إلى دقة الرقابة الداخلية لموضوع التدقيق؛
- القيام بالتدقيق الشامل من مستنديه ومحاسبية وإعداد القوائم.[2]

وقد عرف من طرف جمعية المحاسبة الأمريكية بأنه:"عملية منظمة لجمع وتقديم أدلة إثبات بموضوعية تتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية للتأكد من درجة تطابق تلك الحقائق مع المعايير الموضوعية وتوصيل النتائج إلى مستخدمي المعلومات المعنيين". ويلاحظ من هذا التعريف مايلي:

- أنه تعريف عام يشمل كافة أنواع التدقيق المختلفة من تدقيق داخلي وخارجي وكذا حكومي؛
- يحكم عملية التدقيق إطار عام من المعايير المتعارف عليها، ويتم تنفيذها بإتباع إجراءات وخطوات منظمة ومخطط لها تختار من طرف المدقق؛
- يتحتم على المدقق تجميع والحصول على الأدلة والإثباتات والبراهين لتكون أساسا لإعطاء رأيه.[3]

وبشكل عام يعرف التدقيق على أنه فحص للمعلومات من طرف شخص ثالث غير الذي أعدها أو الذي يستخدمها ويحتاجها، قصد إثبات مصداقيتها من خلال مطابقتها لمعايير التدقيق الدولية.

ثانياً: تعريف التدقيق الداخلي

تعددت تعاريف التدقيق الداخلي بتنوع وتعدد الهيئات المهنية ذات العلاقة به ومن بين هذه التعاريف نذكر:

[1] ثناء علي القباني، **المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 13.
[2] أبو الفتوح علي فضالة، **المراجعة العامة**، دار الكتب العلمية للنشر،ط2، القاهرة،1995، ص 31.
[3] حامد طلبة محمد أبو هيبة، **أصول المراجعة**، زمزم ناشرون وموزعون، ط1، عمان،2011، ص 11 .

- عرفه مجمع المدققين الداخليين الأمريكيIIA في نشرته التي أصدرها عام 1947 على أنه:" نشاط تقييمي مستقل يهدف الى مراجعة العمليات والخاصة بقياس فعالية الأدوات الرقابية المستخدمة".[1]
- كما عرفه كذلك على أنه: "وظيفة يؤديها موظفين من داخل المشروع وتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة والمعلومات سليمة ودقيقة وكافية".[2]
- بينما يشير التعريف الجديد لمعهد المدققين الداخليين الى أن: "التدقيق الداخلي هو عبارة عن نشاط مستقل، تأكيد موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها، ومساعدتها على إنجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط disciplined لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم.[3]
- ولقد عرفه المعهد الفرنسي للمراجعين (المستشارين الداخليين) IFACI على أنه: "عبارة عن نشاط تقييمي مستقل يتم من داخل المؤسسة أو المنظمة، يهدف الى تقييم مراقبة العمليات وهي تابعة للإدارة العليا مجال النشاط هو الرقابة من أجل تقدير وتقييم فعالية الرقابات الأخرى القائمة في المؤسسة، وبالتالي فهي رقابة إدارية تمارس عن طريق قياس وتقييم فعالية أساليب الرقابة الداخلية".[4]

ويمكن تعريف التدقيق الداخلي على أنه:" نشاط تقييمي مستقل يوجد في داخل الوحدة لفحص وتقييم أنشطتها كخدمة للتنظيم ذاته، والمراجعون الداخليون موظفون بالمنشأة التي تخضع أنشطتها للفحص والتقييم فهم لا يتمتعون بالاستقلال الذي يتمتع به المراجع الخارجي، حيث تربطهم بإدارة الوحدة علاقة تبعية وظيفية إلا أنه يمكن اتخاذ بعض الإجراءات لمنح هؤلاء المراجعين درجة معينة من الاستقلال، حيث يمكن مثلا أن يرفع المراجع الداخلي تقريره مباشرة الى نائب الرئيس للشؤون المالية أو الى لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة".[5]

ثالثاً: تعريف الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية عبارة عن نظام يشمل مجموعة من القواعد والإجراءات والإرشادات توضع في صورة مكتوبة تتضمن لوائح تلزم من يعمل في المشروع بإتباعها".

وعلى هذا فإن الرقابة الداخلية تتضمن كل المقاييس التي تضمن لإدارة الوحدة الاقتصادية تحقيق عدة أهداف منها:

- حماية موارد الوحدة ضد الإسراف (أي الاستخدام غير الرشيد) والاختلاس (أي الحصول على

[1] فتحي رزق السوايفرى، احمد عبد المالك محمد، **دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية، 2003 – 2002، ص34.
[2] محمد السيد سرايا،**أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الإطار النظري – المعايير والقواعد مشاكل التطبيق العلمي**،المكتب الجامعي الحديث، 2007 ص126.
[3] أحمد حلمي جمعة، **التدقيق الداخلي والحكومي**، دار صفاء للنشر والتوزيع الطبعة 1، عمان، 2011، ص4.
[4] أقاسم عمر، **محاضرات في مقياس التدقيق الداخلي**، سنة ثانية ماستر تدقيق ومراقبة التسيير،جامعة أدرار، 2018/2017، ص30.
[5] محمد القيومي، عوض لبيب، **أصول المراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص15.

الأصل بصورة غير مشروعة)؛

– ضمان دقة المعلومات بحيث يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار الصحيح؛

– ضمان الاستجابة للسياسة الموضوعية: حيث يتيح نظام الرقابة الداخلية متابعة لنتائج القرارات و التي تصيغ سياسات، فيتم إعداد تقارير دورية عن نتائج الأنشطة ومن خلالها يتم التأكد من الاستجابة الموضوعية؛

– تقويم مستوى الأداء في كل قطاعات الوحدة الاقتصادية؛ ويقصد بتقويم مستوى الأداء أن يتحقق من أن كل من يقوم بعمل يكون طبقاً للسياسات الموضوعية والقواعد والإجراءات والإرشادات التي صبغت لتحقيق الرقابة الداخلية الجيدة في الوحدة الاقتصادية.[1]

والشكل التالي يبين هذه الأهداف.

الشكل رقم (1): أهداف الرقابة الداخلية.

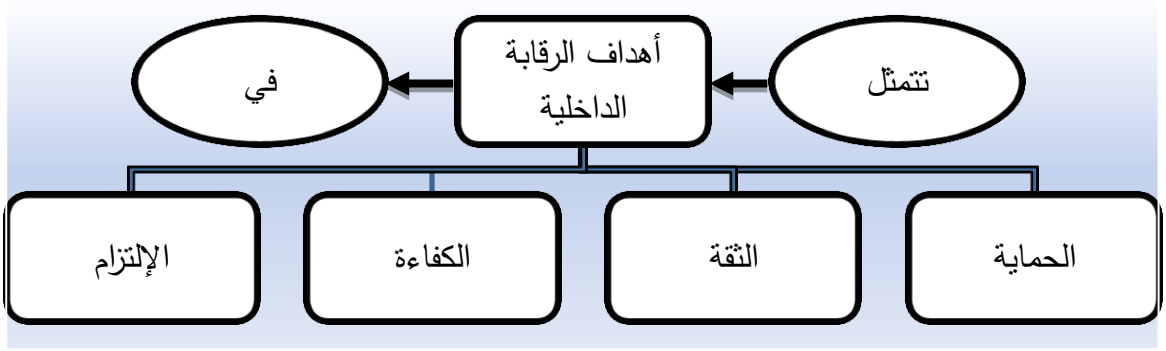

المصدر : عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، ص 146.

رابعاً: نشأة وتطور التدقيق الداخل

تعود بداية الاهتمام بالتدقيق الداخلي الى عام 1941 حيث تم إنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للتدقيق الداخلي حيث ساهم مذ إنشائه في تطوير التدقيق الداخلي واتساع نطاق الانتفاع بخدماته، وقد عمل المعهد على تدعيم وتطوير التدقيق الداخلي عن طريق بذل الجهود المختلفة من أجل المضي قدماً بهذه المهنة، حيث تم في عام 1947 إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات المدقق الداخلي.

وفي عام 1957 تم إدخال تعديلات على هاته القائمة، وفي عام 1964 تم اعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي: على أنه:" مراجعة للأعمال والسجلات، تتم داخل المنشأة بصفة مستمرة أحياناً، وبواسطة موظفين

[1] عبد الفتاح محمد الصحن ، سمير كامل ، **الرقابة والمراجعة الداخلية** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2001 ، ص160-162.

متخصصين لهذا الغرض " ويختلف نطاق التدقيق أو المراجعة الداخلية كثيراً في المنشآت المختلفة وقد تتميز خاصة في المنشآت الكبيرة الى أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المالية.

وتعتبر أهم إنجازات معهد التدقيق الداخلي في قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي، حيث تم تشكيل اللجان عام 1974 لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في التدقيق الداخلي، وفي عام 1979 انتهت اللجان من اعمالها وقدمت تقرير بنتائج دراستها وتم التصديق عليها، وهذه المعايير تم إفرازها من غالبية ممارسي المهنة وروادها ممثلين في معهد التدقيق الداخلي والجهاز التابعة له.

وفي عام 1996 تم إصدار دليل لأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي صادرة عن IIA ثم تمت صياغة دليل جديد لتعريف التدقيق الداخلي عام 1999 من قبل معهد المدققين الداخليين الأمريكي وتم تعريف التدقيق الداخلي على أنه " نشاط نوعي واستثماري وموضوعي ونشاط استشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة وتحسين إنجاز الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازمة حتى تصل الى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى".

ومنذ عام 2001 تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي وتم تعريف التدقيق الداخلي على أنه: " نشاط تأكيدي مستقل وموضوعي ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمنشأة وتحسين عمليتها وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقيم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر، من خلال الرقابة والتوجيه (التحكم). [1]

المطلب الثاني : أهمية وأهداف التدقيق الداخلي

أولاً: أهمية التدقيق الداخلي

ترجع أهمية التدقيق الداخلي الى كونه وسيلة لا غاية ويخدم عدة جهات تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات والخطط المستقبلية ومن هذه الفئات نجد كل من :

1) **إدارة المؤسسة:** وتعتبر المستفيد الأول لعملية المراجعة فهي تطلعها على النقائص الموجودة في نظام المراقبة الداخلية، واتخاذ القرارات المناسبة على ضوء المعطيات؛
2) **المستثمرون:** تمكنهم نتائج المراجعة من اتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار في المؤسسة وعدم المغامرة بأموالهم؛
3) **البنوك والدائنون الآخرون:** يعتبر تقرير المراجع مرجعاً هاماً لمختلف الدائنين للمؤسسة من خلال

[1] احمد محمد مخلوفي ، **المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك الأردنية** ، مذكرة ماجيستير،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 2007/2006 ،ص70 .

معرفتهم بمدى سلامة المركز المالي للمؤسسة ودرجة السيولة لاتخاذ القرار المناسب في كيفية التعامل مع المؤسسة مستقبلاً؛

4) إدارة الضرائب: وهذا لمعرفة حجم الوعاء الحقيقي الخاضع للضريبة بناء على حصيلة المراجع الداخلي؛

5) أهمية التدقيق لإدارة التسيير: تعتمد إدارة المؤسسة على البيانات المحاسبية التي تستخدم في المراقبة والتخطيط للمستقبل لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة عالية وليس هناك من ضمان لصحة ودقة البيانات المحاسبية إلا عن طريق فحصها من قبل هيئة فنية محايدة؛

6) أهمية التدقيق للملاك والمستخدمين: تلجأ هذه الطائفة الى القوائم المالية المعتمدة ويسترشدون ببياناتها لمعرفة الوضع المالي والوحدات الاقتصادية ومدى متانة مركزها المالي في اتخاذ القرارات لتوجيه مدخراتهم واستثماراتهم بحيث تحقق لهم اكبر عائد ممكن واعتبار عنصر الحماية الممكنة؛

7) أهمية التدقيق للدائنين والموردين: حيث يعتمدون عليها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام من قبل المؤسسة في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه؛

8) أهمية التدقيق للهيئات الحكومية :وذلك لغرض التخطيط والمراقبة وفرض الضرائب وتحديد الأسعار وتقديم الإعانات لبعض الصناعات؛

9) أهمية التدقيق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى :حيث تلعب هذه المؤسسات دوراً هاما في التمويل القصير الأجل المؤسسات لمقابلة احتياجاتها وتوسعتها، لهذا فإنها تعتمد على القوائم المالية وتقرير المدقق لدراسة وتحليل القوائم المالية وقبول المؤسسة من ناحية الائتمان المصرفي (القروض).[1]

ثانياً :أهداف التدقيق الداخلي

حيث يسعى المدققون الداخليون من خلال قيامهم بوظيفة التدقيق داخل المؤسسة المصرفية الى تحقيق الأهداف التالية:

1) فحص الأدوات المستخدمة في تحديد وقياس التقرير عن المعلومات المالية والتشغيلية والاستفسار عن العناصر المختلفة بما في ذلك الاختبار التفصيلي للعمليات والأرصدة والإجراءات؛

2) متابعة الرقابة الداخلية وإبداء مقترحات لتحسينها؛

3) فحص النظام المحاسبي وما يتعقل به من رقابة داخلية؛[2]

4) تقييم مدى كفاءة واقتصادية استخدام موارد المنشأة والتقرير عن الانحرافات وعن المعايير العملية إن وجدت وتحليل وتوصيل ذلك الى مسؤولين لاتخاذ القرارات التصحيحية؛

5) التحقق من مدى التزام العاملين بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة ذات التأثير الهام

[1] رضاء خلاصي، **مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2013، ص50-52.

[2] عبد الوهاب نصر علي ، شحاتة السيد شحاتة ، **مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة والتأكيد المهني** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 -2008 ، ص 31 .

على أعمال منشأة.

6) تقييم نوعية وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة والتوصية بالتحسينات التشغيلية؛

7) التعاون مع المدقق الخارجي لتحديد مجالات التدقيق الخارجي.[1]

ويمكن تقسيم أهداف التدقيق الداخلي الى هدفين أساسين :

- **هدف الحماية:** ويشمل هذا الهدف المحافظة على سلامة الأمور التالية: أصول الشركة بمختلف أنواعها، والنظم والإجراءات المالية والمحاسبية، السياسات والخطط المعتمدة في الشركة، السجلات والمستندات والملفات العادية والآلية المعتمدة في المؤسسة، نظام الضبط الداخلي ... إلخ؛
- **هدف التطوير:** يتمثل هذا الهدف في وظيفة التدقيق التي تعد وظيفة علاجية وإرشادية تتناول فحص ومراجعة وتتبع وتحديد وتحليل النتائج الإيجابية والسلبية؛ ووضع الحلول لها ورفعها بتوصيات ومقترحات الى الإدارة فضلاً عن توفير وتزويد هذه الإدارة بالبيانات والمعلومات الخاصة بهذه النتائج التي تشمل جميع أوجه نشاط المؤسسة.[2]

و الشكل الموالي يوضح أهم الأهداف المرتبطة بعملية التدقيق :

الشكل رقم (2) : أهداف التدقيق الداخلي

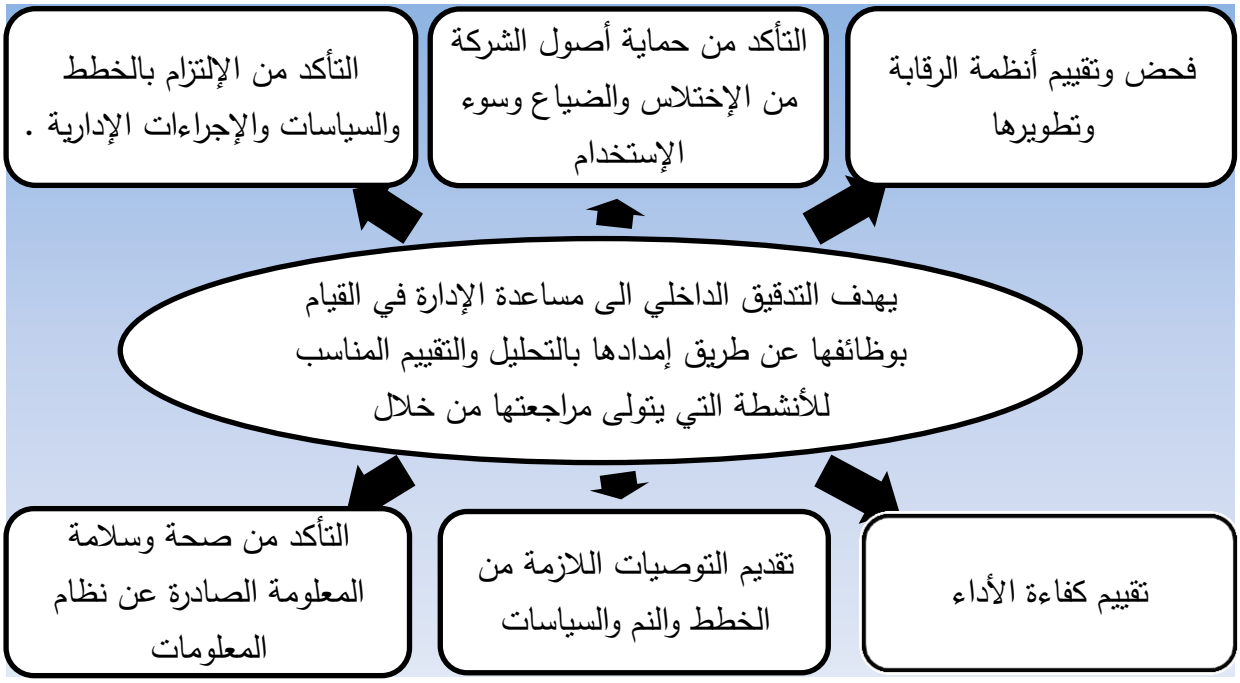

المصدر:رضا خلاصي، مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[1] وجدي حامد حجازي، **أصول المراجعة الداخلية مدخل عملي تطبيقي** ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع،الإسكندرية،2010، ص12.
[2] رضا خلاصي، المرجع أعلاه، ص47.

المطلب الثالث :أنواع التدقيق الداخلي

يقسم التدقيق الداخلي من حيث الاعمال التي يزاولها المدقق الداخلي الى الانواع التالية:

1) التدقيـق المـالي: يعرف التدقيق المـالي بأنه الفحص المنظم للقـوائم المالية والسجلات والعمليـات المتعلقة بها لتحديد مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات اخرى.

ويعتبر التدقيق المالي المجال التقليدي للتدقيق الداخلي، والذي يتضمن تتبع القيود المحاسبية للأحداث الاقتصادية التي تحصل داخل المنشأة وتدقيقها حسابيا ومستنديا ثم التحقق من سلامتها وموافقتها للأنظمة والتعليمات المتبعة والقوانين والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ودلك لإظهار البيانات بصورة واقعية ويتناول التدقيق المالي ايضا التحقق من وجود الأصول وتوفر الحماية المناسبة لها من الضياع وسوء الاستعمال او درجة متانة الرقابة المحاسبية الداخلية وكفايتها ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المولدة داخل المنشأة والتي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات.[1]

2) التدقيق التشغيلي أو المعلوماتي: وهو عبارة عن فحص مستقل لكل جوانب التنظيم خاصة مجال أعماله والرقابات المالية وكل نظم الدعم وأداء التنظيم لأعماله.

وتنطوي المراجعة التشغيلية على فحص مستقل لكل أو بعض أنشطة التنظيم لتحديد مدى تحقيقها للأهداف المحددة لها. ويهدف المراجع التشغيلي بصفة عامة الى تقييم جودة الرقابات الداخلية لقطاع أو وحدة أو نشاط معين داخل التنظيم للوقوف على فعالية وكفاءة عملياته ومدى صدق تقاريره ومدى التزامه بالقوانين واللوائح ذات الصلة.[2]

3) الرقابة المحاسبية: وتشتمل على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات التي تهتم بصفة أساسية بالمحافظة على أصول المنشأة ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات المحاسبية ويتحقق ذلك عن طريق تصميم نظام فعال لأنظمة الضبط الداخلي وتوفير جهاز كفء للقيام بعمليات المراجعة الداخلية.[3]

المبحث الثاني :معايير، مهام وإجراءات التدقيق الداخلي

شهد اهتمام بنشاط التدقيق الداخلي تطوراً مضطرد ترافق مع الحاجة الماسة إليه نتيجة لإفلاس العديد من الشركات، وهذا ما ولد فكرة عدم كفاية التدقيق الخارجي للحد من الأخطار، هذه الحاجة الملحة فرضت على الممتهنين توفير الإطار المعياري لتنفيذ هذا النشاط وهنا نتحدث عن نشاط المعهد الدولي للمدققين الداخليين وما قدمه من أدوار في سبيل تطوير المهنة، حيث اتخذ أربع خطوات هامة في سبيل الارتقاء

[1] محمد مصطفى نعمات، **إدارة البنوك**، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة 01، 2017، ص 248 .
[2] عبد الفتاح محمد الصحن وأخرون، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008/2007، ص 204 .
[3] محمد مصطفى نعمات، مرجع سبق ذكره، ص 249 .

بالمستوى المهني للمدققين الداخليين وأقسام التدقيق الداخلي في التنظيمات المختلفة عن المستوى العالمي فقد قام بتبني ما يلي:[1]

1. قائمة بمسؤوليات التدقيق الداخلي (سنة 1947 ثم تلتها عدة تعديلات)؛
2. معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (سنة 1978 ثم تلتها تكميلات كامتداد وتفسير للمعايير السابقة)؛
3. قواعد السلوك المهني للمدقق الداخلي؛
4. برنامج لتأهيل المدققين الداخليين.

المطلب الأول: مهام التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي إدارة مستقلة عن الإدارة التنفيذية، و ذلك من خلال المسؤوليات المنوطة للمدقق الداخلي والمتمثلة في:[2]

- مناقشة مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية؛
- فحص خطط وأهداف التدقيق الداخلي؛
- مناقشة الآراء بشأن الرقابة المالية وما تم اكتشافه من مخالفات أثناء عملية التدقيق الخارجي؛
- تقييم مدى كفاية الموارد المخصصة للتدقيق الداخلي؛
- التأكد من اتخاذ الإجراءات المالية لتدقيق توصياتهم؛
- التأكد من مدى كفاءتها في ضبط وإدارة المخاطر وحماية أصول المصرف.

أما مهام التدقيق الداخلي فيمكن إيجازها فيما يلي:

- تقديم نصائح وتوصيات للإدارة عن الأمور التي تتطلب اهتمام داخل المصرف؛
- إعداد خطة عمل سنوية للسير عليها مع التركيز على البنود ذات المخاطرة العالية؛
- تصميم جداول زمنية وبرامج عملية لكل مهمة تدقيق؛
- إعداد تقرير التدقيق ورفعه للإدارة العليا في المصرف؛
- القيام بمهمات مخصصة بناء على طلب الإدارة العليا بخصوص مشاكل ومخالفات تتطلب مزيداً من التحقيق؛
- المساعدة في تطوير النظم، وحل المشكلات في بدايتها قبل أن تتفاقم.[3]

[1] فتحي رزق السوافيري، أحمد عبد المالك محمد، مرجع سبق ذكره، ص 26 .
[2] أحمد حلمي جمعة، **دراسات وبحوث في التدقيق والتأكيد**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 29.
[3] رغدة إبراهيم المدهون، **العوامل المؤثرة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي**، مذكرة ماجيستير (غير منشورة) في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص 33.

المطلب الثاني: معايير الدقيق الداخلي

يعرف المعهد الدولي للمدققين الداخليين IIA المعايير بأنها: " إطار عام يحكم الوظيفة أو هي المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق، حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة التدقيق الداخلي."[1] ويمكن تقسيم هذه المعايير الى معايير السمات ومعايير الأداء:[2]

✓ حيث تتناول معايير السمات (سلسلة الآلف) خصائص المنظمات والأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي.

✓ معايير الأداء (سلسلة الألفين) تصنف أنشطة التدقيق الداخلي والمعايير التي يتم من خلالها أداء تلك الأنشطة.

وتنطبق كل من معايير السمات ومعايير الأداء على خدمات التدقيق الداخلي بشكل عام والجدول التالي يبين هذه المعايير:

الجدول رقم (01): معايير التدقيق الداخلي.

رقم المعيار	المعايير العامة	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	الغرض والسلطة والمسؤولية	2000	أنشطة التدقيق الداخلي
1100	الموضوعية	2100	طبيعة العمل
1200	الكفاءة والعناية المهنية	2200	تخطيط المهمة
1300	جودة الضمان وبرامج التحسين	2300	أداء المهمة
		2400	نتائجالاتصال
		2500	برامج المراقبة
		2600	قبول الإدارة للمخاطر

المصدر : محمد مصطفى نعمات ، مرجع سبق ذكره ، ص 242 .

المطلب الثالث : إجراءات التدقيق الداخلي

ويمكن حصر هاته الإجراءات فيما يلي :

1) تحديد واضح لأهداف الرقابة الداخلية :غالباً ما تحدد الأهداف العامة من قبل الإدارة العامة للبنك ورغم أن لكل منشأة مالية خصوصياتها و أهدافها الخاصة، غير أنها لا تنحرف كثيراً عن الأهداف العامة المشتركة، والتي تمنح المراقبة الداخلية كل الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف التالية :

– المحافظة على التأمين؛

[1] محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص 131.
[2] أحمد حلمي جمعة ، مرجع سبق ذكره، ص 50.

- الرفع من فعالية ونوعية الخدمات؛
- التأكد من احترام تحقيق الأهداف الموضوعة من الإدارة.[1]

2) استعمال دليل الإجراءات : يعتبر دليل الإجراءات وسيلة فعالة للتحكم في العمليات والتنفيذ الصحيح لها، خاصة أن نشاط البنوك يمتاز بدرجة عالية من المخاطرة، فلابد من توجيه الافراد والمسؤولين الى تنفيذ العمليات المصرفية الأقل خطورة ولضمان فعالية دليل الإجراءات لابد أن يتميز بما يلي:

- الوضوح والشمولية في مضمونه؛
- أن يكون تحت تصرف كل من يهمه الأمر؛
- يتم تنفيذه بإحكام؛
- إعادة النظر في مضمون الدليل بصفة مستمرة.[2]

3) الفصل بين الوظائف: إن من خصائص المراقبة الداخلية هي ضمان الفصل بين الوظائف والمهام غير المتجانسة، بمعنى آخر الفصل بين كل من:

- مهام التصديق والتصريح التي غالباً ما يتكفل بها أشخاص معينة من الإدارة العامة.
- مهام خاصة بالتنفيذ للعمليات المصرفية: المحاسبة، الخزينة، ...إلخ.
- مهام المراقبة والتدقيق لمجمل العمليات والإجراءات: وبما أن هذه الأخيرة متعددة، فلا يمكن ضمان فحصها باستمرار، لذلك تبقى أفضل وسيلة للتحكم هي المراقبة الذاتية.

غير أنه قد تتلاشى هذه الخاصية لدى البنوك التي تستدل بنظام آلي لتنفيذ عملياتها، فرغم أنه يتمتع بكفاءة عالية لمعالجة البيانات، إلا أنه يحول دون الفصل بين اختصاصات وظائف التصديق والتسجيل المحاسبي والرقابة لها.

4) الموضوعية في الحسابات: الحساب هو أداة ضرورية للمعاملات البنكية، لذلك فإن البنوك تسجل عدداً كبيراً جداً من أرقام الحسابات، التي من خلالها يتم تنفيذ كل العمليات المحاسبية والمالية، وعليه من الضروري وجود نظام يبين ويفسر حقيقة هذه الحسابات، بشكل يجنب البنك تحمل المخاطر، التي غالباً ما نجدها في المنشآت البنكية، وهي:

قد يحتوي البنك على حسابات غير مبررة والتي تستدعي تحويلها مع مرور الزمن الى ربح أو خسارة للبنك (حسب أرصدة هذه الحسابات)؛

وطبقاً لإجراءات الرقابة الداخلية، تتم الفصل بين مسؤولية كل صنف من الحسابات حسب الأقسام المكونة للبنك، بحيث يتحمل كل قسم مسؤولية تبرير الموجودات والتحركات المسجلة في صنف حساباته.

---

[1] إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية** ، مذكرة ماجيستير،(غير منشورة) ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2012، ص،24.

[2] كمال محمد سعيد، كامل النونو، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجيستر، (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2009، ص 77.

5) مراجعة داخلية فعالة: تضمن المراقبة الداخلية تنفيذ العمليات بشكل سليم يطابق الإجراءات الداخلية للبنك، حيث يضمن تطبيقها (مراقبة ذاتية) أو عن طريق الإدارة(إجراءات الرقابة الداخلية)، كما تضمن تطبيق القواعد والسياسات العامة للإدارة، وتسعى الى تحقيق الفعالية، التي تعتبر عنصرا مهما جداً في عمل البنوك، إذ أن مخاطر عدم الفعالية قد تؤدي الى شلل كلي في النظام.

نتيجة لذلك فإن المدقق الداخلي يجب أن يتميز بعدة أمور لتنفيذ مراجعة داخلية فعالة وهي:

أ- استقلالية وظيفة التدقيق داخل البنك، بحيث تنفصل كلياً عن الوظائف التي هي في صدد مراقبتها.

ب- شمولية التدقيق، بحيث يتضمن تصنيف العمليات حسب درجة المخاطرة فيها فلا تقصى ملفات المدير ولا العمليات الخاصة بأفضل الزبائن من الفحص والمراقبة.

ت- مراعات التنظيم الداخلي لمصلحة التدقيق، تحضير البرامج الدورية للتدخل والتأكد من استعمال أوراق العمل واعداد التقارير بالمستوى وبالشكل المطابق للمعايير، مع متابعة مستمرة لتطبيق التوصيات و الحلول المقترحة.

ث- اختيار مدققين ذوي كفاءات تسمح بتنفيذ سليم لمهام التدقيق في البنوك.

وبناء على ما سبق فالتدقيق الداخلي يساعد البنوك في تحديد المخاطر المحيطة والتحكم فيها أكثر

6) كفاءة نظام المعلومات و مراقبة الأداء: تعرف مراقبة الأداء بأنها مجموعة من التقنيات والأنظمة هدفها تقدير وتحسين النتائج المحققة باستمرار، الشيء الذي يعطي للمراقبة الداخلية ضمانا مزدوجا، وذلك من خلال:

- **<u>تقدير النتائج:</u>** والذي يسمح للبنك بمعرفة أوضاعها عن طريق نظام معلومات خاص بالتسجيل ومن خلال هذا النظام تكتشف المراقبة الداخلية الأخطاء والانحرافات ومصدر الفروق بالنسبة للموازنات التقديرية.
- **<u>تحسين النتائج:</u>** فلابد أن يضمن النظام للبنوك الوسيلة التي تسمح البحث باستمرار عن تحقيق أكبر فعالية ممكنة وتحسين العوائد والكشف السريع لأخطاء التسجيل والتكيف مع المحيط وتغيراته.

7) مؤهلات وكفاءة الأفراد: رغم وجود الأجهزة الآلية، غير أن النشاط المصرفي يستند كثيراً على كفاءة الموظفين والأشخاص الذين يستخدم هذه الأجهزة، إضافة لعمليات التسجيل اليومي، تقديم خدمات الاهتمام بطلبات الزبائن والسوق، خاصة عندما تكثر المنافسة ما بين البنوك، فكلها عوامل تؤثر على فعالية الرقابة المراقبة الداخلية. فلا داعي لإقامة كل أنظمة الرقابة إذا كان أفراد البنك غير مؤهلين لاستقبالها وتنفيذها حيث أن أفضل مراقبة يحققها البنك هي عند وجود كفاءة ومصداقية لدى الموظفين.[1]

[1] إيهاب ديب مصطفى رضوان، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-27.

المبحث الثالث :الجوانب التنظيمية للتدقيق الداخلي في المؤسسة المصرفية

حيث تم التطرق في هذا المبحث الى ماهية المؤسسة المصرفية وأسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في المؤسسة المصرفية وكذا دور التدقيق الداخلي في اعداد أنظمة الرقابة والضبط الداخلي.

المطلب الأول: ماهية المؤسسة المصرفية

تعد المؤسسات المصرفية من بين القطاعات الحيوية التي تباشر عملية تنشيط استمرارية الاقتصاد الوطني، فهي تساعد على سهولة تبادل الاموال و المنافع وكذا الخدمات، فالمؤسسات المصرفية بمختلف أنواعها تتكفل بحفظ النقود وجمع الموارد وسد الحاجيات.

أولاً: تعريف المؤسسة المصرفية

وردت عدة تعاريف للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة:

فمن وجهة النظر الكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو:"مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، الأولى لديها فائض من المال وتحتاج الى الحفاظ عليه وتنميته، والثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج الى الأموال لأغراض الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما".[1]

ويعرف كذلك على أنه: "المؤسسة التي تتوسط بين طرفين لديهما إمكانيات او حاجات متقابلة مختلفة يقوم البنك بجمعها أو توصيلها أو تنميتها لهدف تحقيق فائدة للطرفين مقابل ربح مناسب".[2]

كما يمكن تعريفه على أنه: "مكان لالتقاء عرض الأموال بالطلب عليها،[3] حيث تتجمع الأموال على شكل ودائع لدى المصارف وتأخذ شكل أقساط تأمين في شركات التأمين وشكل مدخرات في صناديق التوفير البريدية".[4]

أما من الزاوية الحديثة فيمكن النظر الى البنك على أنه: "مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب، أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما يساهم في إنشاء المشروعات، وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي".[5]

ومما سبق نستخلص أن البنك هو وسيط مالي يمارس نشاطه من خلال النشاط البنكي الذي يفترض وجود طرفين، والهدف هو تقديم خدمة لهما، والمقابل تحقيق أرباح مقابل هذه الوساطة أو الخدمة.

ثانياً: أنواعها

[1] محمد مصطفى نعمات، مرجع سبق ذكره، ص 47 .
[2] سلطان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص9.
[3] أنس البكري، وليد صافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص67.
[4] رشا العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010، ص67.
[5] محمد مصطفى نعمات، المرجع أعلاه، ص48 .

إن التطور الذي شهدته البنوك ساهم في ظهور العديد من الأنواع الخاصة بها، وتخصص كل نوع منها بمجال معين من الأعمال المصرفية، كما تميز كل نوع من أنواع البنوك بالعديد من الخصائص، ويمكن تلخيص أنواع البنوك وفقاً للآتي:

✓ **البنك المركزي:** يعرف البنك المركزي على أنه بنك البنوك لأنه يتولى الإشراف والرقابة على باقي البنوك، وبنك الإصدار لأن له سلطة إصدار نقد الدولة، وبنك الدولة بأن له سلطة إدارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية وتوجيه السياسة النقدية في الدولة؛

✓ **البنوك التجارية:** وهي البنوك التي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بالإيجار، وإعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها الى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية.[1]

✓ **بنوك الإستثمار:** وعملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت (مصنع، عقار، أرض صالحة للزراعة ...إلخ). لهذا فهي تحتاج لأموال غير قابلة للطلب متى شاء المودع، أي أنها تعتمد في إقراضها للغير على رأس مالها بالدرجة الأولى وعلى الودائع لأجل أي ودائع مرتبطة بتاريخ (أي غير مستحقة الأداء عند مجرد الطلب). وعلى الاقتراض من الغير لفترة محددة بتاريخ (أي السندات) وأخيراً تعتمد هذه البنوك علم المنح الحكومية؛

✓ **بنوك منشآت الادخار والتوفير:** وهي تختص بتجميع المدخرات للأفراد (صغار المدخرين بالدرجة الأولى) والتي تكون في الغالب مستحقة عند الطلب وتأخذ شكل دفتر ادخار وقد تكون تلك المدخرات لأجل (أي مرتبط سحبها بتاريخ)، وعندئذ تأخذ شكل أذونات أو سندات؛

✓ **بنوك الأعمال** : وهي بنوك ذات طبيعة خاصة (ليس لها جمهور) وتقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل وإدارة المنشآت الأخرى عن طريق اقتراضها أو الاشتراك في رأس مالها أو الاستحواذ عليها، إذن فهي تعمل في سوق رأس المال.[2]

المطلب الثاني: اسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في المؤسسة المصرفية

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المنظمات المصرفية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي:[3]

1) <u>الاسس الإدارية :</u>

[1] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية الدولية**، دار وائل للنشر، ط1، 2006، ص22-23.

[2] حمزة عبد الحليم و آخرون، **البنوك الشاملة ودورها في تحفيز الاستثمار دراسة بنك البركة الجزائري وكالة غرداية**، مذكرة ماستر، (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص12.

[3] بغدود راضية، صبايحي نوال، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية** ، ورقة قدمت الى الملتقى الدولي حول " إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم "، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، ص6-7.

تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء المصرفي ذات أهمية بالغة، لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث:

– وضوح الأهداف الرئيسية والثانوية للمصرف، حيث يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها؛

– تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم، وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة؛

– تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل، بحيث يمكن محاسبة المسؤول في القسم أو الدائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطاءه قدراً من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه؛

– تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغييرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ، أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وإيجاد حلول عملية له، بالإضافة الى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل المصرفي ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

2) الأسس المالية والمحاسبية:

ينبغي على التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية، وأهمها:

– مراقبة السيولة وهي تعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه نقدية يمكن تحويلها الى نقدية بشكل سريع جداً وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات عملائه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لأن غياب التوازن يقود الى المخاطرة؛

– توفير الأمان وهو يعني ضمان حقوق عملاء المصرف وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه، الأمر الذي يعني وجود علاقة طردية بين الأمان وحجم السيولة، إلا أن ارتفاع درجة الأمان تقود الى ضياع فرص استثمارية للمصرف، لأن النقدية المتوفرة لا تتماشى مع استثمارها وبالتالي تقل عائداتها، لذلك يجب على إدارة المصرف إيجاد حالة من التوازن بين حجم السيولة المطلوب توفرها ودرجة الأمان اللازمة؛

– تعظيم الربحية ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة.

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في إعداد أنظمة الرقابة والضبط الداخلي في المؤسسة المصرفية

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المصارف لما لها من أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، لذلك كان لها دور فعال في:[1]

1) المساهمة في وضع الأنظمة الداخلية التالية ومراجعتها دورياً للتحقق من فعاليتها:

- نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية وفقاً لدليل العمليات المعمول به؛
- نظام معالجة التطبيقات المعلوماتية وضمان الأمان؛
- نظام إدارة المخاطر والتحكم بها وتقييمها؛
- نظام تقييم جودة الأصول؛
- نظام الإسناد الخارجي.

2) الجوانب الواجب مراعاتها لدى وضع أنظمة الرقابة والضبط الداخلي:

- واجبات القائمين على إدارة المصرف في مجال الرقابة والضبط الداخلي؛
- أسس تحديد المخاطر وتقييمها، لاسيما مخاطر الائتمان والسوق ومعدلات الفائدة والسيولة بالإضافة الى المخاطر التشغيلية والقانونية والتحول والتعامل مع المخاطر الأخرى.

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجيستير، (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة،2011، ص24.

خلاصة الفصل:

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في البنوك وخصوصا عندما تحول مفهومه من مهمة تقييم يكشف عن الأخطاء، الى عملية تقدير وتنبؤ لهذه الأخطاء خاصة في تعاملات البنوك، بالإضافة الى أن التدقيق يساهم بشكل كبير في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة وحماية أصول المؤسسة، وتحقيقا لهذا الدور يجب على المدقق الالتزام بمجموعة من المعايير المتمثلة في المعايير العامة ومعايير الأداء.

فاعلية ادارة مخاطر الائتمان في المؤسسة المصرفية

تمهيد :

لقد شهدت الأعمال المصرفية لدى البنوك تطوراً واسعاً عبر السنين، إذ وصلت هذه الأعمال في اقتصاديات دول العالم المختلفة الى درجة كبيرة من التطور والتعقيد، حيث يعتبر نشاط هذا القطاع من أرقى النشاطات، وبما أن الودائع تمثل المصدر الرئيسي للبنوك فإن القروض تمثل الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال، وعملية منح القروض للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك، وبالرغم من التطور الذي شهدته المصارف في الدول النامية أو المتقدمة إلا أن ذلك ادى الى التأثير السلبي على اقتصاديات تلك الدول، وما يلاحظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت مشاكل البنوك العامل الرئيسي فيها وقد أرجع الجزاء ذلك الى تزايد المخاطر المصرفية وعلى رأسها المخاطر الناتجة عن منح الائتمان ومن هذا المنطلق زادت أهمية وظيفة التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر الائتمانية وذلك ما أوجب على هذه الوظيفة أن تشمل جوانب التدقيق التشغيلي وتقديم الاستشارات الإدارية لتحسين الأداء المالي والإداري وذلك من خلال دعم المؤسسات المصرفية، وتصميم وتطوير نظام فعال للرقابة الداخلية.

إن اهمية التدقيق الداخلي في المصارف ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية أوجب تخصيص هذا الفصل للدراسة النظرية لكل من المخاطر الائتمانية والعلاقة بينها وبين التدقيق الداخلي حيث سيتم التطرف في هذا الفصل الى إدارة المخاطر الائتمانية وإجراءاتها في المؤسسة المصرفية و تقنيات تحليل هذه المخاطر وكذا أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر الائتمانية.

المبحث الأول: إدارة مخاطر الائتمان وإجراءاتها في المؤسسة المصرفية

على الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه، وتاريخ استحقاقه، ونوع الضمان المطلوب من عميل لآخر، إلا أن الخطر موجود دائما بالقرض الممنوح ويعد من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنك.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية

أولا: تعريف المخاطر الائتمانية

ويمكن تعريف المخاطر الائتمانية على أنها:

- "مخاطرة تنشأ عندما يتخلف العملاء عن الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين ويتولد عن العجز عن سداد الدين خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ تم إقراضه الى الطرف المقابل وتنشأ المخاطرة الائتمانية عن عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف المتعامل في الوفاء بالتزامه."[1]
- وتعرف كذلك على أنها: "الخسائر المحتملة من جراء امتناع الزبون أو عدم قدرته على تسديد مدين به كاملا أو في الوقت المحدد، ويتضمن الائتمان التجاري قيام المجهز (البائع) بتقديم السلع والخدمات إلى المشتري (الزبون) على أن يتم تسديد قيمتها آجلا، أما الاقراض المصرفي فإنه يتضمن تقديم المصرف القرض مقابل وعد بإعادة تسديد الفائدة ورأس المال المقترض في المستقبل، إن الوعود التي يعطيها المقترض الى المصرف يمكن نكثها، واعادة التفاوض بشأنها وتعديلها".[2]
- يتضمن كل إقراض درجة من المخاطر الائتمانية أي المخاطر الناجمة عن احتمال عدم مقدرة المقترض من التسديد واحتمال تحقق الخسارة تبعا لذلك، والذي يساعد البنك في تقليل خسائره من القروض مركزه الاستراتيجي بالنسبة للعميل من حيث علاقته المستمرة به وتخصصه في مراقبة القروض بعد منحها ثم جبايتها عند استحقاقها.[3]
- وتعرف كذلك بأنها:"الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعد المحددة، وقد ذهبت لجنة بازل الى تعريف المخاطر الائتمانية بأنها المخاطر التي تؤدي الى فشل العميل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية المبرمة بينه وبين البنك مما أدى بالبعض إلى ضرورة الحكم أولا على ما يسمى بالجدارة الائتمانية للعميل لتجنب تلك المخاطر، خاصة أن تلك المخاطر الائتمانية تؤثر بشكل كبير على معظم أنشطة البنك سواء محفظة القروض و السلفيات، أو البنود خارج الميزانية بل وتمتد لتؤثر على استثمارات البنك في الأوراق المالية، وأن تلك المخاطر تمثل السبب الرئيسي في فشل البنوك، وهذا الفشل

---

[1] صلاح حسن، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإليكترونية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص245.

[2] عدنان تايه النعيمي، **ادارة الائتمان منظور شمولي**، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، الطبعة01، 2010، ص244.

[3] محمد سعيد سلطان، **ادارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، 2005، ص398.

يأتي من عدم قدرة البنوك من تحديد سعر العائد المناسب على القروض الممنوحة لمقابلة تلك النوعية من المخاطر".[1]

ومنه يمكن تعريف المخاطر الائتمانية على أنها عدم قدرة العميل (المقترض) على الوفاء بأصل الدين في تاريخ الاستحقاق المحدد.

ثانيا: انواع المخاطر الائتمانية

ويمكن ايجاز أنواع مخاطر الائتمان في:

- **مخاطر متعلقة بالعميل:** ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب الحاجة للائتمان والغرض منه؛
- **مخاطر متعلقة بالقطاع الذي ينتمي إليه المقترض:** إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والانتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.[2]
- **مخاطر متعلقة بالنشاط الذي تم تمويله:** تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية للمؤسسة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها بالمستقبل؛
- **المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:** و ترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف الاقتصادية والظروف السياسية والاجتماعية التي تخص البلد؛
- **المخاطر المتعلقة بأخطاء البنك:** وترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة.[3]
- **الأخطاء المتعلقة بالغير:** قد يتعرض المقترض بسبب فعل الغير الى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته والتي ليس من اليسير حصرها ومن أمثلتها إفلاس أحد كبار مدينين العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل توحي بسوء مركزه وتكون نتيجة ذلك قيام البنوك المتعامل معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه.[4]

المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية وأهميتها

أولا: مفهوم ادارة المخاطر الائتمانية

[1] صلاح إبراهيم شحاتت، **ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني ومصرفي**، دار النهضة العربية، الطبعة 1 ، 2009، ص 19 .
[2] حمزة محمود الزبيدي، **ادرة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني**، دار الوراق للنشر، عمان، الاردن، 2002، ص255.
[3] شريف مصباح أبو كرش، **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**، المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، جامعة الخليل، فلسطين، 2005، ص9.
[4] سعيدة زاوي، **أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي دراسة استبيانيه لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة**، مذكرة ماستر(غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، ورقلة، 2013/2012، ص4.

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر، وبدون المخاطر تقل الأرباح أو تنعدم، فكلما قبل البنك أن يتعرض لقدر أكبر من المخاطر، نجح في تحقيق جانب أكبر من الارباح ومن هنا تأتي أهمية اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح، وعلى ذلك فإن حسن ادارة المخاطر يشمل المرور بأربع مراحل أساسية:

1- تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي؛
2- القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة؛
3- اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها؛
4- مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر وهو جهد متواصل لا ينتهي ويمثل صميم العمل المصرفي.[1]

ومما سبق يمكن تعريف إدارة المخاطر الائتمانية بأنها النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنك.[2]

ثانيا: أهمية إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية

إن قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها هو دور أساسي تخدم به إدارات المخاطر الجديدة في البنوك عددا من الوظائف الهامة بهذه البنوك، نذكر منها:

- المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل؛
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية؛
- تقديم المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك؛
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير؛
- تطوير إدارة محافظ الاوراق المالية والعمل على تنويع تلك الاوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية؛
- مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل، والذي سيمثل عقبة رئيسية أمام البنوك التي لن تستطيع قياس وإدارة مخاطرها بأسلوب علمي، حيث أن المتطلبات الجديدة للجنة بازل تعتمد على القدرة على قياس ومتابعة التحكم في معدلات

[1] صلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص 247-248.

[2] حرفوش سهام، صحراوي إيمان، **دور الاساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الازمة المالية الحالية**، ورقة قدمت الى الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي20-2009/10/21، ص6.

الخسائر المتوقعة، هذا فضلا عن إضافة أنواع جديدة من المخاطر إلى الاتفاق المقترح بشأن
كفاية رأس المال بخلاف المخاطر التي يشملها الاتفاق الحالي.[1]

المطلب الثالث: اجراءات إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة المصرفية

إن إدارة المخاطر الائتمانية تتطلب فريق مختص بإدارة هذه المخاطر، حيث يجب أن تتبع عملية إعطاء الأولويات، بحيث أن المخاطر ذات الخسائر الكبيرة واحتمالية حدوث عالية تعالج أولا بينما المخاطر ذات الخسائر الأقل واحتمالية حدوث أقل تعالج فيما بعد، غير أن عمليا قد تكون هذه العملية صعبة جدا، لهذا تتطلب عملية إدارة المخاطر الائتمانية إتباع الخطوات التالية:[2]

1) **التحضير**: يتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة للتحليل؛
2) **تحديد المخاطر**: في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية المسببة للمخاطر الائتمانية. والمخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي الى مشاكل وعليه يمكن أن يبدأ التعرف الى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها عندما تعرف المشكلة أومصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها؛
3) **التقييم**: بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها، أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها. صعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة؛
4) **وضع الخطة**: وتتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي ستتبع بالتعامل مع المخاطر، وكل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب. على الخطة أن تقترح وسائل تحكم أمنية تكون منطقية وقابلة للتطبيق من أجل إدارة المخاطر؛
5) **التنفيذ**: ويتم في هذه المرحلة إتباع الطرق المخططة التي تستخدم في التخفيف من آثار المخاطر. يجب استخدام التأمين في حالة المخاطر التي يمكن نقلها الى شركة تأمين. وكذلك يتم تجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف السلطة كما ويتم التقليل من المخاطر الأخرى باستخدام الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية؛
6) **مراجعة وتقييم الخطة**: تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة فمن خلال الممارسة

[1] صلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص248.
[2] حرفوش سهام، صحراوي إيمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 6,7.

والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة. يجب تحديث نتائج عملية تحليل المخاطر وكذلك خطط إدارتها بشكل دوري.

المبحث الثاني: تقنيات تحليل المخاطر الائتمانية

يتم التطرق من خلال هذا المبحث الى أهم العوامل المحددة لقرار منح الائتمان بالإضافة الى الالمام بالمناهج التي وضعتها لجنة بازل لتسير وقياس مخاطر الائتمان وكذا تقدير وتقييم خطر الدفع مسبقا والمقصود به الخطر الائتماني.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف،وهي:[1]

أولاً: العوامل الخاصة بالعميل: بالنسبة للعميل تقوم عوامل الشخصية، رأس المال، وقدرته على ادارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

ثانياً: العوامل الخاصة بالمصرف: وتشمل هذه العوامل:

1) درجة السيولة: التي يتمتع بها المصرف حاليا وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضا تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.
2) نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في اطارها أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.
3) الهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.
4) القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضا التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات الكترونية حديثة.

[1] حسن سمير عشيش، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض والتوسع النقدي في البنوك**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، طبعة1، 2010، ص65-66.

5) العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي:

- الغرض من التسهيل: المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلا مع امكانيات العميل.
- مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.
- طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع ايراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.
- نوع التسهيل المطلوب وهل يتفق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها.
- ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث أنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها خاصة أن نتائج عدم سداد القرض بمبلغ ضخم تكون صبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.

والشكل الموالي يوضح أهم العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار الإقراض في المؤسسة المصرفية:

الشكل رقم (03): العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الانتمائي

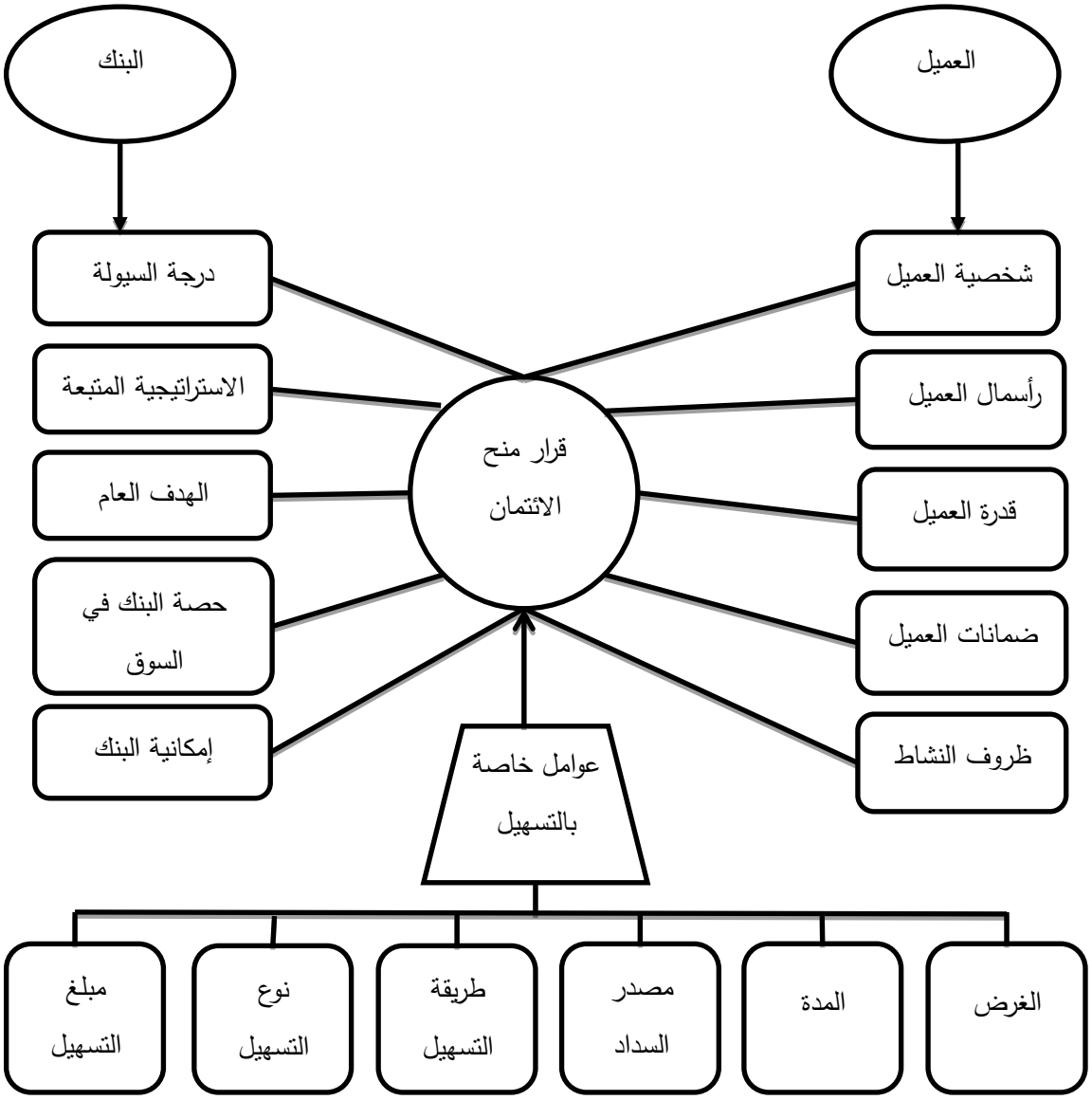

المصدر: محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة الظاهرة الأسباب العلاج، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 1996، ص 298.

المطلب الثاني: مناهج قياس المخاطر الائتمانية

يمكن قياس المخاطر الائتمانية وفق الطرق التالية:

1- المنهج المعياري:[1] The standardized approach

تعتبر الطريقة المعيارية لقياس المخاطر الائتمانية المنهجية الأبسط لاحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان، وتستخدمه المصارف التي لها أنشطة غير معقدة ويتضمن هذا الأسلوب تصنيفا أدق للمخاطر، كما يتضمن توسيع إطار استخدام الرهونات لتغطية المخاطر الائتمانية، وتحديد وسائل جديدة لتخفيف مخاطرها وبالتالي تخفيف الأعباء الرأسمالية.

وبموجب هذا المعيار، يتم تصنيف المخاطر بالاعتماد على مؤسسات التصنيف العالمية (Standard & poor's, Moody's, Fitch)، وقد تم الإبقاء على مفهوم رأس المال "الأساسي والمساند، وتم الإبقاء أيضا على معدل كفاية رأس المال (8%)، إلا أنه تم تعديل نظام الأوزان " Weights"، فلم تعد تعطى الأوزان وفقا لفئة المقترض "القروض السيادية، المؤسسات، المصارف الأخرى"، بل أصبحت ترتبط وزن المخاطر المعينة للقروض وفقا لدرجات المخاطر لهذه القروض، والتي تحددها مؤسسات التصنيف وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل.

جدول رقم(2): أوزان ترجيح الأصول بالمخاطر وفقا للأسلوب المعياري.

المدين		من AAA الى AA-	من +A إلى -A	من +BBB الى BBB-	من +BB إلى -B	أقل من B-	غير مصنفة
الدولة		%0	%20	%50	%100	%150	%100
	الخيار الأول استخدام تصنيف الدولة	%20	%50	%100	%100	%150	%100
	الخيار الثاني استخدام التصنيف الخارجي للبنوك أكبر من3 أشهر أقل من أو يساوي 3 أشهر	%20 20	%50 20	%50 20	%100 50	%150 150	%50 20
		من AAA إلى AA-	من +A إلى -A	من +BBB إلى -BB	أقل من -BB	غير مصنفة	
الشركات		%20	%50	%100	%150	%100	

المصدر: تومي إبراهيم، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007-2008م، ص94.

وتحتسب نسبة كفاية رأس المال حسب المعادلة الآتية:

متطلبات رأس المال= الموجودات المرجحة بالمخاطر x 8%

[1] ميرفت علي أبو كمال، **الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل2 دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2007م، ص99.

=(الأصل* وزن المخاطر) x 8%

أي أنه يتم تحديد قيمة الأصل، ويتم ضرب القيمة في أوزان المخاطر لكل عنصر من عناصر هذا الأصل.

2-**أسلوب التقييم الداخلي: Interal Rating Based Approach(IRB)**[1]

وهو الأسلوب الـذي تعتمده المصارف لنفسها في احتساب تقديراتها لاحتمال العجز عــن السـداد أو الخسارة عند عدم السداد والتعرض عند التعثر والاستحقاق الفعلي، وينقسم هذا الأسلوب إلى طريقتين:

1-الطريقة الأساسية:Foundation Internal Rating Based Approach(FIRB)؛

2-الطريقة المتقدمة:Advanced Internal Rating Based Approach(AIRB).

وتعتمد أساليب التصنيف الداخلي(الأساسي والمتقدم) على أربعة مدخلات كمية هي:

1-**احتمـال التعـثر(PD) Probability of default**: وهي تقيس احتمال تعـثر العميل عن سداد القرض خلال فترة زمنية معية.

2-**الخسـارة عـند التعثـر(LGD) Loss Given Default**:وهي التي تقيس الجزء من القرض الـذي لـن يستعيده (مقدار الخسارة) البنك في حالة حدوث التعثر.

3-**التعرض عند التعثر(EAD) Exposeure at Default**:وهـو خاص بالــتزامات القروض ويقيس مبلغ التسهيلات التي تسحب إذا حدث التعثر.

4-**أجل الاستحقاق(M)Maturity**: والتي تقيس الأجل الاقتصادي المتبقي في حالة التعرض.

وتحسب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وفق المعادلة التالية:

EL= PD X LGDX EAD X M

المطلب الثالث: تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة، ومن بين أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرف البنوك هي:

[1]تومي إبراهيم، المرجع أعلاه، ص 95-96.

أ. **طريقة النسب المالية:**[1]

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، اذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوضعها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها، ومدى كفاءة تسييرها في اداء التزاماتها.

ويمكن للبنك القيام بنوعين من التحليل تحليل مالي عام وكذا خاص يعتمد في تحليله على دراسة النسب المالية، وتقدم على سبيل المثال لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار :

1-**النسب الخاصة بقروض الاستغلال:**

ومن بين هذه النسب :

- نسب التوازن المالي: ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة.
- نسب الدوران: وتتكون من ثلاثة نسب وهي: دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن وسرعة دوران المورد.
- نسب السيولة العامة.

2-**النسب الخاصة بقروض الاستثمار:**[2]

عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمار فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، مما يؤدي إلى تعرضه إلى مخاطر تختلف عما هي عليه قروض الاستغلال فهو يقوم بحساب نسب اخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض ومن أهم هذه النسب هي:

- ✓ التمويل الذاتي.
- ✓ التمويل الذاتي/ ديون الاستثمار لأجل.
- ✓ نسبة المديونية.
- ✓ التقييم المالي للمشروع الاستثماري وهذا من خلال الطرق التالية:
  - طريقة صافي القيمة الحالية VAN.
  - طريقة معدل العائد الداخلي TRI.
  - طريقة فترة الاستردادPR.
  - طريقة مؤشر الربحية IP.

[1] كمال رزيق، فريد كورتل، **ادارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية**، مدونة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فيلادلفيا، ص5.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة7، الجزائر، 2011، ص150-161.

ب. طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي: تعتبر طريقة القرض التنقيطي طريقة آلية في تنقيط وتصنيف خطر القرض تعتمد على المعالجة المعلوماتية، وتستعمل التحليل الإحصائي الذي يسمح بتخصيص علامة لكل زبون، هذه العلامة تمثل درجة الخطر بالنسبة للبنك.[1]

المبحث الثالث: أثر التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر الائتمانية

للتدقيق الداخلي دور مهم في المصارف وذلك من خلال ضمان القضاء على نقاط الضعف التي تعتري أنظمة إدارة المخاطر، فهو يهدف الى توفير تحليل واضح وشامل لمدى فعالية نضام الرقابة الداخلية، كما يساهم في تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصرف.

المطلب الأول: العلاقة بين التدقيق الداخلي وادارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر إحدى التخصصات التي تتصل بشكل كبير مع التدقيق الداخلي، وتشكلان أدوات مهمة ومترابطة في إدارة المصارف. فقديما كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق ولكن اليوم تم فصل الوظيفتين عن بعضهما البعض من حيث المهام والتكامل التنظيمي، فإدارة المخاطر هي وحدة منفصلة عن التدقيق الداخلي، على الرغم من أن الوظيفتين مترابطتان ترابطا وثيقا. وتظهر مستويات العلاقة فيما يلي:

1. مرحلة تخطيط عملية التدقيق:

يراعى عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية حيث يتم تحديدها بناء على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، حيث يتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطرة، ومشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.

2.مرحلة التنفيذ:

خلال مرحلة تنفيذ عملية التدقيق، يكون محور التركيز الأساسي هو اختبار ما إذا كانت إدارة المصرف والرقابة الداخلية تعمل على تجنب المخاطر أو الحد منها، لذا يوصي المدقق الداخلي بزيادة فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تحديدها من خلال التعاون المباشر بين المدقق ومدير المخاطر.[2]

3. مرحلة أوراق العمل:

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض لها المصرف. ويتم بعد ذلك صياغة التوصيات بالتعاون بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.

---

[1] صوار يوسف، **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية دراسة حالة بنك التنمية**، مذكرة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2008، ص120.

[2] Moeller robert, **Brink's, modern internal auditin**, wiley john and soasInc, 2005, p107.

4. مرحلة إعداد تقرير التدقيق:

يتم وضع النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية التدقيق في التقرير الذي يقوم بإعداده المدقق الداخلي، بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويتم رفع التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها مع التركيز على احتمال التعرض للخسارة وكيفية تجنبها.

5. مرحلة المتابعة:

بعد القيام بإعداد التقرير تأتي مرحلة المتابعة لتنفيذ التوصيات التي نص عليها التقرير، حيث تتم متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ووحدة إدارة المخاطر وتهدف هذه العملية إلى السيطرة على كافة المخاطر وإدارتها بالشكل الذي يقلل من تعرض المصرف للخسارة.[1]

المطلب الثاني: التدقيق الداخلي وإدارة مخاطر الائتمان

إن عملية التدقيق والتفتيش تعتبر من أهم الأمور التي تكون مدرجة على جدول أعمال مصلحة التدقيق الداخلي وذلك لمعرفة مدى التزام البنك بالضوابط المحددة. بما في ذلك موضوع الإبلاغ عن أوضاع المقترضين المتعثرين.

والتدقيق الداخلي يختص عادة بفحص جودة القروض وذلك من خلال المستويات الثلاثة للتدقيق:

أ. التدقيق الداخلي قبل منح القرض: يفيد في التحقق من مدى اتفاق منح القرض مع شروط سياسة البنك الائتمانية.

ب. التدقيق الداخلي بعد منح القرض: يفيد في الكشف المبكر عن مخاطر المنح ومن ثم المبادرة في اتخاذ الإجراءات التصحيحية، وهو بمثابة تدقيق مستمر خلال فترة القرض.

ج. التدقيق الداخلي الاستثنائي للقرض: تبادر إليها بسبب احتمال مواجهة أنواع معينة من القروض لبعض الصعوبات في سدادها.

فمعهد المدققين الداخليين أكد على أن إدارة البنك هي المسؤولة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة للمخاطر كتحملها أو تجنبها. وينحصر دور التدقيق الداخلي في تقديم النصح للإدارة ويبين تأييده أو اعتراضه لقرارات الإدارة المتعلقة بعملية إدارة المخاطر، وليس ممارسة عمله واتخاذ القرارات بالنيابة عنه.[2]

[1] Henning kagermam and auther**, Internal audit handbook**, springer,USA, 2008, p446.

[2] بقة الشريف، **دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد1، سطيف، 2015، ص255-256.

المطلب الثالث: إجراءات تدقيق منح القروض

إن مهمة المدقق في العمليات الخاصة بالقروض تستند إلى الخطوات التالية:

- تقييم نظام الرقابة الداخلية الخاص بعمليات القروض؛
- فحص أنشطة القروض.

أولا:تقييم نظام الرقابة الداخلية

للتذكير، فإن نظام المراقبة الداخلية يوضع من قبل مجلس الإدارة والمسؤولين، بغرض التأكد بدرجة معقولة من ضمان تطبيق الأهداف التالية:

- توضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات؛
- صحة ومصداقية المعلومات والقوائم المالية؛
- تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية.

ويمكن تقييم نظام الرقابة الداخلية باستخدام إحدى الطرق إما عن طريق الاستبيان أو الملخص التذكيري، التقرير الوصفي ويمكن الجمع بين أكثر من طريقتين في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، فالغرض من أي وسيلة هو الوصول إلى الحكم على درجة كفاءة نظام الرقابة الداخلية.[1]

ثانيا: فحص أنشطة القروض

وفيما يتعلق بأنشطة القروض يجب فحص أرصدة هذه القروض، للتأكد من انتظام سدادها وأن الضمانات المقدمة تغطي سداد هذه القروض، وأن الضمانات قوية وقابلة للتحويل إلى سيولة وبسرعة، فتتم الدراسة بفحص ما يلي:

- التأكد من وجود طلب العميل لمنحه قرض من البنك؛
- التأكد من وجود موافقة الادارة العامة للبنك على طلب العميل ومدة القرض الممنوح؛
- التأكد من أن الشروط العامة لفتح حساب القرض قد تم التوقيع عليها حسب الأصول من العميل أو من ينوب عنه؛
- وجود العقود اللازمة لضمان القرض، وتوقيع الأطراف المعنية عليها وحفضها؛
- وجود هامش أمان في حالات البضائع والأوراق وأية حالة أخرى مشابهة؛
- اخضاع الفوائد والعمولات للتأكد من الاستيفاء الصحيح له؛
- التأكد من قيام البنك بدراسة الوضع المالي للعميل والاستعلام عنه؛

[1] بوعتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية–عمليات، تقنيات وتطبيقات**، الجزائر، 2000، ص171.

- التأكد من أن السحب من الحسابات يتم ضمن السقوف المحددة في عقود المنظمة بين البنك وعميله وأن أية تجاوزات لهذه السقوف قد تمت ضمن الصلاحيات أو بموافقة إدارية؛[1]
- وجود بواصل تأمين تغطي الحريق والسرقة في حالة البضائع.

[1] جباري الشيخ وأخرون، **واقع التدقيق الداخلي للبنوك التجارية دراسة حالة تدقيق عمليات منح وتسير القروض على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، 2014-2015، ص28.

خلاصة الفصل :

مما سبق نستخلص أن معظم المشاكل والصعوبات التي يتخبط فيها البنك هي ناجمة عن وجود خلل في التدقيق الداخلي وكذا أنظمة الرقابة الداخلية، فالأنشطة البنكية تبقى دائما معرضة للخطر والتي من أهمها خطر منح القرض، حيث يبقى على البنك محاولة التحكم والسيطرة بأكبر قدر ممكن على هذه المخاطر، ويستدعي تحقق ذلك وجود نظام تدقيق داخلي صارم يضمن التحكم في كل عمليات منح الائتمان مع تحديد مستمر للمخاطر التي تتحملها.

دراسة ميدانية لمدى مساهمة التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية ادارة مخاطر الائتمان في المؤسسة المصرفية

تمهيد:

ارتأت الباحثتين من خلال الدراسة الميدانية الوقوف على مدى مساهمة تطبيق التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية ادارة المخاطر الائتمانية في المؤسسات المصرفية الجزائرية من خلال وكالاتها المتواجدة على مستوى ولاية أدرار، ثم محاولة اسقاط الجانب النظري على الجانب الميداني.

ولقد تم الاعتماد على برنامج الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) لمعالجة البيانات المستوحاة من الاستبيان الذي تم توزيعه على أفراد العينة المختارة من المؤسسات المعنية لمعرفة آرائهم بشأن تطبيق التدقيق الداخلي كمتغير مستقل وعلاقته بفعالية إدارة المخاطر الائتمانية كمتغير تابع، لذلك سيتم التطرق من خلال هذا الفصل الى التحليل الوصفي للبيانات المستخلصة من الاستبيان، واختبار فرضيات الدراسة، ثم تقديم النتائج الخاصة بالدراسة.

المبحث الأول: تقديم عينة الدراسة وأداتها

تتمحور الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة وتحليل دور وظيفة التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر الائتمانية وقبل اجراء التحليل الخاص بالدراسة واختبار فرضياتها يجدر تقديم مجتمع الدراسة واداتها.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات المصرفية الجزائرية، ولإجراء الدراسة تم اختيار عينة من الوكالات البنكية لهذه المؤسسات المصرفية المتواجدة بإقليم ولاية أدرار، تمثلت هذه الوكالات في:

1/ **البنك الوطني الجزائري BNA:** تأسس البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم رقم 1978/66م المؤرخ في 1966/06/13م، وتتمثل أهم وظائفه فيما يلي:

- المساهمة في توسيع وتنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير والمتوسط وفقا لأسس مصرفية تقليدية بشأن المخاطر، وضمان القروض وتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع والخصم التجاري والاعتمادات البنكية؛
- منح القروض للقطاعات الزراعية المسيرة ذاتيا، والمساعدة في الرقابة على وحدات الانتاج لغاية سنة 1982 لحساب البنك الفلاحي للتنمية الريفية BADR.[1]

2/ **القرض الشعبي الجزائريCPA:** تم تأسيسه بمقتضى المرسوم الصادر في 1987/05/14م وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال، ولقد أسندت له مجموعة من الوظائف أهمها:

- القيام بجميع العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية؛
- اقراض الحرفين والفنادق والقطاعات السياحية والصيد والتعاونيات (غير الزراعية) في ميدان الانتاج والتوزيع والمتاجرة، وعموما اقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيا كان نوعها، وكذلك اقرض المهن الحرة وقطاع المياه والري؛
- تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل خاصة بتمويل السكن والبناء والتشييد؛[2]
- تمويل القطاع السياحي والأشغال العمومية، والبناء والري والصيد البحري.

3/ **بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:** أنشئ هذا البنك تحت اسم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب الأمر 206/82 المؤرخ في 1982/03/13 بعد إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية للقطاع المصرفي وذلك بهدف تمويل الأنشطة الخاصة والعمومية للقطاع الزراعي والصناعي والصيد البحري وكل الأنشطة التي تهدف الى تطوير القطاع الريفي.

[1] وثائق مقدمة من طرف بنك BNA.
[2] وثائق مقدمة من طرف بنكCPA.

وتتمثل مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها ومنح القروض والمساعدات من أجل تمويل قطاع الفلاحة وتطوير العمال الفلاحية الزراعية والصناعية، ويقوم البنك بجميع العمليات المصرفية الخاصة بالصرف والقرض والخزينة التي لها صلة بأعماله قصد تسيير أمواله واستخدامها، ويشارك في جمع الادخار الوطني.[1]

4/ **بنك التنمية المحلية BDL:** تأسس بموجب المرسوم 85/85 المؤرخ في 1985/04/30 وهو آخر بنك تم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الاصلاحات وذلك لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري تتمثل أهم وظائفه في ما يلي:

- القيام بتنفيذ خطة الدولة بشأن الائتمان القصير والمتوسط طبقا لأسس مصرفية تقليدية خاصة بالمخاطر والضمانات المقدمة من أجل منح القروض وتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع والخصم والاعتمادات المصرفية؛
- يقوم البنك بإقراض المؤسسات العامة والخاصة العاملة في المجال الصناعي؛
- يقوم البنك بعملية خصم الأوراق التجارية وتحصيلها لصالح عملائه؛
- التعامل بالأوراق المالية من خلال بيعها أو شرائها في السوق المالي سواء لحساب البنك او لصالح المتعاملين معه؛
- تلقي أو قبول الودائع من مختلف الجهات؛
- يساهم في تمويل عمليات التصدير والاستيراد كما يتعامل بالاعتمادات المستندية ويتم ذلك عن طريق تسهيل عمليات التجارة الخارجية؛
- شراء وبيع العملات الأجنبية وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف وكل ذلك مقابل عمولة؛
- تأجير خزائن حديدية للأفراد مقابل عمولة محددة.[2]

المطلب الثاني: تقديم أداة الدراسة

ولغرض الإجابة على اشكالية الدراسة واختبار فرضياتها تم اعتماد استبانة استهدفت الوكالات البنكية المتواجدة بولاية أدرار لأخذ آراء القائمين عليها حول محاورها، ولقد تم اعداد هذه الاستبانة عبر المراحل التالية :

- إعداد استبانة أولية من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع؛
- عرض الاستبانة على الأستاذ المشرف من أجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات؛
- تعديل الاستبانة بالشكل النهائي حسب ما يراه الاستاذ المشرف؛

[1] وثائق مدمة من طرف بنك BADR .
[2] وثائق مقدمة من طرف بنك BDL.

– توزيع الاستبانة على جميع افراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، ولقد تم تقسيم الاستبانة الى جزأين كالتالي:

الجزء 01: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 6 فقرات.

الجزء 02: تم التطرق فيه الى دور التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية المتواجدة على مستوى ولاية أدرار، وتم تقسيمه الى ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: يتضمن مكانة التدقيق الداخلي في المؤسسة المصرفية ومدى تطبيقها لمعايير التدقيق (الاستقلالية، الموضوعية، الكفاءة المهنية، إنشاء خطة التدقيق، جودة التدقيق، وخضوع التدقيق للتقييم) من قبل اجهزة التدقيق الداخلي للبنوك ويتكون من 11 فقرة.

المحور الثاني: تم التطرق من خلاله إلى مدى إدراك المدقق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة المصرفية، ويتكون من 14 فقرة.

المحور الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة المصرفية، ويتكون من 11 فقرة.

وحتى يتسنى لنا تحديد آراء أفراد العينة لفقرات الاستبانة، تم تفريغ الاجابات حسب مقياس ليكرث الخماسي (Likert scale) كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): درجات مقياس الدراسة.

الرأي	عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا
الدرجة	5	4	3	2	1

ولقد تم توزيع 60 استبانة، تم استرجاع 56 منها حيث تم الابقاء على 48 استمارة صالحة للتحليل، بعد ما تم إقصاء باقي الاستمارات والمقدرة ب:12 استبعدت منها 8 لعدم صلاحيتها للدراسة، و4 لاستلامها بعد انتهاء وقت الدراسة. والجدول التالي يبين المؤسسات المستجوبة ونسبة استجابة كل منها:

الجدول رقم (04): عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاسترجاع للمؤسسات المستقصات.

المؤسسة	الاستبانات الموزعة	المسترجعة	الصالحة منها	نسبة الاستجابة
BNA	20	20	20	%100
BADR	20	17	17	%85
CPA	13	13	7	%100
BDL	7	6	4	%85.71
المجموع	60	56	48	%93.33

المصدر : إعداد الطالبتين بناء على المعطيات الواردة الاستبيان .

ومن أجل تحليل الاستبيان، والوصول الى نتائج تجيبنا عن الإشكاليات الجزئية واختبار فرضيات الدراسة، ثم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS)؛ حيث تم استعمال مجموعة من الأدوات تمثلت في:

- معامل ألفا كرونباخ للتأكد من درجة ثبات أداة القياس؛
- التوزيع التكراري، النسب المئوية للمتغيرات الديمغرافية؛
- المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف؛
- معامل الارتباط Pearson.

1) ثبات أداة الدراسة:

ويشير الى عدم تعرض النتائج للتغير مع ظروف القياس، وقد تم ذلك باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package For Social Sciences Spss)، من خلال استخراج معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ،(Cronbach's Alpha)، لمتغيرات الدراسة ثم لجميع فقرات الاستبيان للتأكد من مدى صحة الاستبيان والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (05): نتائج ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة.

الرقم	المتغيرات	عدد الفقرات	قيمة المعامل
01	مكانة التدقيق في المؤسسة المصرفية .	11	0.888
02	مدى إدراك المدقق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر الائتمانية .	14	0.909
03	مساهمة التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية إدارة المخاطر الائتمانية .	11	0.893
04	الاستبيان ككل .	36	0.954

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss

ويلاحظ من خلال الجدول أن معاملات الالتصاق الداخلي لمتغيرات الدراسة فاقت كلها 0.8، في حين بلغت قيمة المعامل الكلي 0.95 وهي قيم جيدة جداً لثبات الاتساق الداخلي، ونسبة مرتفعة تبين وجود ثبات عال للاستبيان إذ أنها فاقت الحد الأدنى المتفق عليه للاعتمادية.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول الاستبيان

حيث تم التطرق من خلال هذا المبحث الى التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول البيانات الشخصية وكذا محاور الاستبيان.

المطلب الأول: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول البيانات الشخصية

سيتم التطرق في هذا الجانب الى تحليل خصائص العينة الديمغرافية وفقاً لما ورد في إجابات أفراد العينة المبحوثة .

1) التوزيع الوصفي لإجابات أفراد العينة حسب متغير الجنس:

الجدول الموالي يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

جدول رقم(06): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	37	%77.08
أنثى	11	%22.92
المجموع	48	%100

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب الفئة المستهدفة هي من الذكور بنسبة 77.08 % ، ثم الإناث بنسبة 22.92%، مما يوضح سيطرت الذكور على مختلف الوظائف الإشرافية في المؤسسة المصرفية.

2) التوزيع الوصفي لإجابات أفراد العينة حسب العمر :

الجدول الموالي يبين توزيع إجابات أفراد العينة حسب العمر.

جدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية.

العمر	التكرار	النسبة
]30-20]	15	%31.25
]40-30]	21	%43.75
]50-40]	10	%20.83
]50 فما فوق[	02	%04.17
المجموع	48	%100

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن أكبر نسبة بين أفراد العينة المدروسة استحوذت عليها الفئة]30-40[بنسبة 43.75%، تليها الفئات]20-30[بنسبة 31.25%، ثم تليها]40-50 [بنسبة 20.83%، وأخيراً الفئة من]50 فما فوق [، مما يبين سيطرت عنصر الشباب على أغلب الوظائف الإدارية بالمؤسسة المصرفية.

3) التوزيع الوصفي لإجابات أفراد العينة حسب المستوى التعليمي :

الجدول الموالي يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

جدول رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
تعليم متوسط	01	%2.09
تعليم ثانوي	15	%31.25
تعليم جامعي	25	%52.08
مابعد التدرج	07	%14.58
المجموع	48	%100

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss

من الجدول يتضح أن جل أفراد العينة المدروسة لهم مستوى جامعي حيث بلغت نسبتهم ما يقارب 52.08%من إجمالي العينة المدروسة، مع وجود ما نسبته 14.58% من ذوي مستوى ما بعد التدرج، وقد يعزى هذا الارتفاع الى أن المؤسسات المصرفية بدأت تولي اهتمام لإطارتها المكونة أكاديمياً، كسياسة تسعى من خلالها الى تدعيم إدارتها بكفاءة عالية المستوى في مختلف التخصصات.

4) التوزيع الوصفي لإجابات أفراد العينة حسب سنوات الخبرة:

الجدول الموالي يبين توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.

جدول رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من05 سنوات	21	%43.75
من06الى10سنوات	13	%27.08
من11الى20سنة	12	%25
أكثرمن20سنة	02	%04.17
المجموع	48	%100

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ما يقارب 43.75%من أفراد العينة لهم خبرة أقل من 05 سنوات في حين أن ما نسبته 27.08%لهم خبرة تتراوح بين 06 و 07 سنوات ثم تليها خبرة ما بين 11 و 20 سنة بنسبة 25% في حين كانت الحلقة الأضعف لأصحاب الخبرة الأكثر من 20 سنة بنسبة 4.17% ويفسر هذا بالتفسير السابق والمتمثل في توجه المؤسسات نحو اعتماد الخبرات الدراسية في المستويات العليا والتي لم تكن متواجدة في هاته المؤسسات لأكثر من 10 سنوات بالإضافة الى سيطرت عنصر الشباب على الوظائف الإدارية كما لوحظ سابقاً.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول محاور الاستبيان

1) التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول متغير مكانة التدقيق في المؤسسة المصرفية ومدى تطبيقها لمعايير التدقيق.

جاءت نتائج التحليل الخاصة بهذا المتغير على النحو التالي :

جدول رقم (10): نتائج التحليل الإحصائي لمكانة التدقيق في المؤسسة المصرفية ومدى تطبيقها لمعايير التدقيق .

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
1	يوجد بالمؤسسة قسم يتولى عملية التدقيق.	4	1.166	0.291	6
2	يقوم قسم التدقيق بمراجعة مستقلة لأنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة للتأكد من أن الإجراءات الرقابية فعالة.	3.833	0.833	0.217	1
3	يقوم قسم التدقيق بالتقييم والتحليل بالاعتماد على الوثائق الرسمية.	3.937	0.908	0.230	2
4	هناك تدخل من قبل إدارة المصرف لتحديد نطاق عمل المدقق.	3.625	0.981	0.270	3
5	يلتزم المدقق الداخلي بالحياد والنزاهة عند أداء مهامه.	3.604	1.026	0.278	4
6	يتم توثيق طبيعة عمل المدقق وأنشطة التدقيق الداخلي.	3.687	1.055	0.286	5
7	يشترط في من يقوم بعملية التدقيق أن يكون شخص مهني من داخل المؤسسة.	3.750	1.061	0.301	9
8	تحدد الإدارة الأخطاء الجوهرية الهامة التي يوجه إليها المدقق الداخلي اهتمامه.	3.520	1.031	0.292	7
9	التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي توضح أن أنشطته تمت وفقاً لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.	3.458	1.071	0.309	10
10	يتميز أداء المدقق الداخلي بالموضوعية، حيث يمكن التحقق من ذلك من قبل مدقق خارجي.	3.229	1.036	0.320	11
11	يتم فحص الأداء من قبل مدقق خارجي لدعم جودة أنشطة التدقيق الداخلي.	3.520	1.051	0.298	8

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss

ومن خلال الوقوف على نتائج التحليل للمحور الأول والخاص بمكانة التدقيق في المؤسسة المصرفية يتضح لنا أن أغلب الفقرات فاق متوسطها المتوسط النظري(3)، ويتبين من خلال القيم المتحصل عليها وجود اتفاق شبه كلي بين آراء العينة على وجود مكانة لابأس بها للتدقيق في المؤسسة المصرفية بشكل أو بآخر، ويزداد هذا الاتفاق عند الفقرة الاولى بمتوسط حسابي قدر ب4 ومعامل اختلاف قدر ب0.291 وتليها الفقرة الثالثة والتي تبين أن قسم التدقيق يقوم بالتقييم والتحليل بالاعتماد على الوثائق الرسمية، وينخفض هذا الاتفاق عند الفقرة 10 والتي احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدر ب3.229 وانحراف معياري 1.036 ما أعطى معامل اختلاف قدر ب 0.320، غير أن أكبر تجانس في اجابات أفراد العينة حازته الفقرة الثانية بمعامل اختلاف قدر ب 0.217 والتي تنص على أن قسم التدقيق يقوم بمراجعة مستقلة لأنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة للتأكد من أن الاجراءات الرقابية فعالة محتلة بذلك المرتبة الأولى.

2) التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول متغير مدى إدراك المدقق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر الائتمانية.

جاءت نتائج التحليل الخاصة بهذا المتغير على النحو التالي :

جدول رقم (11): إدراك المدقق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر الائتمانية.

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
1	تواجه المؤسسة مخاطر ائتمانية عند مزاولة نشاطها.	3.770	0.928	0.246	5
2	للمؤسسة إجراءات واضحة لإدارة المخاطر الائتمانية.	3.808	0.900	0.236	4
3	يوجد إدراك لدى المدقق الداخلي بأهمية المخاطر الائتمانية ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها.	3.687	0.926	0.251	6
4	يعمل نظام التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر الائتمانية المحتملة المتعلقة بنشاط البنك.	3.604	1.005	0.278	9
5	يتولى المدقق الداخلي إعداد خطة سنوية للتدقيق وفقا لمخاطر الائتمان.	3.250	0.978	0.300	14
6	تقوم لجنة التدقيق بالموافقة على خطة التدقيق.	3.541	1.030	0.290	12

7	يتم التأكد باستمرار من توفر الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط المعتمدة.	3.354	0.999	0.297	13
8	يتم التنسيق داخل قسم التدقيق الداخلي على تحسين إدارة المخاطر الائتمانية وأنظمة الرقابة الداخلية.	3.416	0.963	0.281	11
9	يتأكد المدقق الداخلي من المستوى الذي تتقبله الإدارة(الحد المقبول) من المخاطر الائتمانية.	3.333	0.930	0.279	10
10	يبني المدقق الداخلي نتائج عمله على أساس التحليلات والتقويمات الملائمة والموضوعية.	4.020	0.910	0.226	2
11	يوفر التدقيق الداخلي المعلومات اللازمة لإدارة المخاطر الائتمانية.	3.708	0.797	0.214	1
12	يلتزم المدقق الداخلي بتوصيل النتائج على نحو فوري الى الجهات المعنية (مجلس الادارة، الإدارة العليا، لجنة التدقيق).	3.666	1.017	0.277	8
13	يتم تضمين نتائج التدقيق في التقارير باستخدام مجموعة من الوسائل (مستندات، جداول، رموز...الخ).	3.625	0.815	0.231	3
14	توجد آليات واضحة وإجراءات لحل الخلافات الناشئة بين المدقق الداخلي وإدارة المؤسسة.	3.520	0.922	0.261	7

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss

ويلاحظ من الجدول الخاص بالمحور الثاني والمتضمن إدراك المدقق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة المصرفية، أن المتوسطات الحسابية لجميع فقراته فاقت المتوسط النظري، وهذا يدل على وجود نسبة اتفاق لابأس بها بين أفراد عينة الدراسة، ويزداد هذا الاتفاق عند الفقرة 10 ذات المتوسط الحسابي 4.020 والانحراف المعياري 0.910 ما أعطى معامل إختلاف 0.226 وبذلك احتلت المرتبة الاولى من اجابات أفراد العينة المبحوثة وهذا يعني أن المدقق الداخلي يبني نتائج عمله على أساس التحليلات والتقويمات الملائمة والموضوعية، وتليها الفقرة 2 التي تبين أن للمؤسسة اجراءات واضحة لإدارة المخاطر الائتمانية في حين احتلت الفقرة 5 المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدر ب 3.250 والذي فاق المتوسط النظري، وانحراف معياري قدر ب 0.978 ما أعطى معامل اختلاف ب 0.3 .

غير أن أكبر تجانس في آراء أفراد العينة كان للفقرة 11 بمعامل اختلاف 0.214 وبذلك تتربع على المرتبة الاولى في الترتيب.

3)التحليل الوصفي لإجابة أفراد العينة حول متغير مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة المصرفية.

وكانت النتائج المتعلقة بهذا المتغير على النحو التالي:

جدول رقم(12): مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة المصرفية.

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
1	يساهم نشاط التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر الائتمانية وأنظمة الرقابة الداخلية.	3.604	0.983	0.272	2
2	يدرك القائمون على المؤسسة أهمية التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر الائتمانية، وتحسين عوائد البنك.	3.583	0.985	0.274	3
3	يتعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر الائتمانية في مجال تبادل المعلومات لتحسين عمليات إدارة المخاطر الائتمانية.	3.520	1.010	0.286	4
4	يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقديم احتمالات وقوع التزوير أو الاحتيال عند منح الائتمان وكيفية مواجهة هذه الاحتمالات.	3.541	1.051	0.296	5
5	يتولى قسم التدقيق الداخلي تقييم أي خدمة جديدة متعلقة بمنح القروض ينوي البنك تقديمها، والتعرف على مخاطر هاته الخدمة والاجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر.	3.541	1.129	0.318	9
6	يقوم قسم التدقيق الداخلي بتطوير خطة الطوارئ بالتعاون مع الوحدات المختصة للتأكد من فعالية هذه الخطة في التقليل من المخاطر الائتمانية.	3.375	1.064	0.315	8
7	يوفر التدقيق الداخلي المعلومات بشكل دقيق ومنظم للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتحسين نظام إدارة المخاطر	3.500	1.129	0.322	10

	الائتمانية.				
8	يوجد تأثير واضح لدور المدقق الداخلي في التقليل من المخاطر الائتمانية.	3.458	0.849	0.245	1
9	توجد معوقات تحد من عمل المدقق ومساهمته في إدارة المخاطر الائتمانية.	3.354	1.041	0.310	7
10	ترتبط المعوقات التي يواجهها المدقق الداخلي بالجوانب الادارية.	3.291	1.166	0.354	11
11	يعتبر ضعف نظام المعلومات وانخفاض مستوى التكنولوجيا من أهم المعوقات التي تحد من أداء المدقق الداخلي.	3.583	1.068	0.298	6

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss

واذا تناولنا المحور الثالث والمتضمن مساهمة التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة المصرفية، نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية فاقت المتوسط النظري، كما أن هناك اتفاق كبير بين آراء العينة حول الفقرة 1 التي تبين أن نشاط التدقيق الداخلي يساهم في تقويم ادارة المخاطر الائتمانية وأنظمة الرقابة الداخلية حيث احتلت هذه الفقرة الترتيب الاول بمتوسط قدر ب 3.604 وانحراف معياري قدر ب 0.983 ما أعطى معامل اختلاف قدر ب 0.272 ما خولها المرتبة الثانية من حيث التجانس تليها الفقرة 10 والتي تبين أن المعوقات التي يواجهها المدقق الداخلي ترتبط أساسا بالجوانب الادارية في حين أن الاختلاف أو التجانس الأكبر بين آراء أفراد العينة حازته الفقرة 8 والتي تنص على أنه يوجد تأثير واضح لدور المدقق الداخلي في التقليل من المخاطر الائتمانية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3.5 ودرجة اختلاف قدرت ب 0.245.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة والنتائج المتوصل اليها

ومن أجل معالجة اشكالية الدراسة تم التطرق من خلال هذا المبحث الى اختبار فرضيات الدراسة ومنه عرض النتائج

المطلب الأول: اختبار فرضيات الدراسة

1)اختبار الفرضية الأولى :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 ≥α بين التدقيق الداخلي والرفع من فعالية ادارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة المصرفية.

ولاختبار الفرضية تم احتساب معامل الارتباط بيرسون بين المتغيرين، ويظهر الجدول الموالي نتائج التحليل

الجدول رقم(13): الارتباط بين التدقيق الداخلي والحد من المخاطر الائتمانية

		التدقيق الداخلي	الرفع من فعالية ادارةالمخاطرالائتمانية
التدقيق الداخلي	معامل بيرسون	1	0.855
	مستوى المعنوية		0.000
	عدد مفردات العينة	48	48
الرفع من فعالية ادارة المخاطر الائتمانية	معامل بيرسون	0.855	1
	مستوى المعنوية	0.000	
	عدد مفردات العينة	45	48

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss

ونلاحظ من الجدولّ أن قيمة الارتباط بين التدقيق الداخلي والرفع من فعالية إدارة المخاطر الائتمانية قدرت بـ(0.855) وهي قيمة موجبة وقوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 حيث أن p-value=0.00<0.05 وهو ما يعني وجود ارتباط قوي وطردي بين تطبيق التدقيق الداخلي والرفع من فعالية إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة المصرفية، والعكس.

ولدينا معامل التحديد R2 يساوي 0.730 أي أن 73% من التغير في المخاطر الائتمانية يفسر تغيرها بتغير تطبيق التدقيق الداخلي.

وبهذه النتيجة نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي والرفع من فعالية إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة المصرفية.**

1) اختبار الفرضية الثانية:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية0.05 ≥α بين التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من فعالية إدارة المخاطر الائتمانية.

ولاختبار الفرضية تم استخراج معادلة الانحدار بين المتغيرين ويظهر الجدول التالي نتائج التحليل

جدول رقم(14): معاملات معادلة الانحدار.

النموذج	المعاملات		المعاملات	T	Sig
	1	الخطأ المعياري	الثابت		

الثابت الرفع من فعالية إدارة المخاطر	-0.157- 1.007	0.331 0.090	0.855	-474- 11.160	0.638 0000

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ميل معادلة الانحدار هو 1.007 ما يبين وجود علاقة طردية وقوية بين المتغيرين، كما أن قيمة الثابت b هي 0.157، ومنه تصاغ معادلة خط الانحدار والتي تبين التأثير المتبادل بين التدقيق الداخلي والرفع من فعالية ادارة مخاطر الائتمان بالشكل التالي:

$$Y=1.007x+0.157+£$$

وتظهر المعادلة أنه **يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي والرفع من فعالية ادارة المخاطر الائتمانية.**

المطلب الثاني: نتائج الدراسة:

بناء على الدراسة الميدانية التي قامت بها الطالبتين تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. تشير نتائج التحليل الوصفي إلى أن المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات مكانة التدقيق الداخلي في المؤسسة المصرفية ومدى تطبيقها لمعايير التدقيق كانت مرتفعة كليا عن المتوسط الحسابي النظري الدال على وجود تأكد معتبر بشأن مضمون فقرات المحور الأول، حيث بلغ المتوسط الكلي لفقرات هذا المتغير (3.652) وتفسر هذه النتيجة وجود اتفاق شبه كبير نسبيا بين أفراد العينة على وجود مكانة للتدقيق في المؤسسة المصرفية وذلك من خلال تطبيقها لمعاييره والوقوف على تحليلاته لاعتمادها كأساس في خططها العملية.
2. أظهرت نتائج التحليل الوصفي إلى أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين حول فقرات مساهمة التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة المصرفية يفوق متوسطها المتوسط النظري حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.487) وهو ما يعني وجود نسبة اتفاق لا بأس بها بين أفراد العينة حول هذا المتغير، كما تظهر النتائج أن هذا الاتفاق يزداد عند الفقرة 1 بمتوسط حسابي قدر بـ 3.604 ومعامل الاختلاف 0.272 والتي تبين أن نشاط التدقيق يساهم في تقويم ادارة المخاطر الائتمانية وأنظمة الرقابة الداخلية.
3. توصلت الدراسة انطلاقا من اختبار الفرضيات إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد العينة المبحوثة حول تطبيق التدقيق الداخلي والرفع من فعالية ادارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة المصرفية.
4. توصلت الدراسة إلى أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من فعالية ادارة المخاطر الائتمانية.

5. توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط قــوي وطردي بين تطــبيق التدقيق الداخلي والرفع من فعالية ادارة مخــاطر الائتمان، كما وجد أن 73% من التغير في المخاطر الائتمانية يفسر تغـيرها بتغير تطبيق التدقيق الداخلي والعكس.

خلاصة الفصل:

لقد حاولت الطالبتين من خلال هذا الفصل الوقوف على مدى تطبيق التدقيق الداخلي في المؤسسات المصرفية ومنه معرفة العلاقة بين تطبيق التدقيق الداخلي والرفع من فعالية ادارة مخاطر الائتمان، وذلك من خلال الاعتماد على آراء المسؤولين في عينة مختارة من المؤسسات المصرفية العاملة بأدرار، وللتعامل مع هذه الآراء والتوصل لاختبار الفرضيات المطروحة، تم استخدام الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (spss).

ومن خلال اختبار الفرضيات تم التوصل إلى وجود علاقة قوية وطردية بين تطبيق التدقيق الداخلي والحد من مخاطر الائتمان في المؤسسة المصرفية ويتغيران باتجاه عكسي قوي عند تغير تطبيق التدقيق الداخلي وهذا ما تسعى اليه المؤسسة المصرفية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها المتمثلة في الاستمرارية وتحقيق الأرباح وكذا الحفاظ على أصول أصحاب المصالح.

الخاتمة

خاتمة

تعتبر المؤسسات المصرفية أكثر المؤسسات تعرضا للمخاطر، وحتى تتمكن من تحقيق أهم أهدافها والمتمثل في الحفاظ على بقائها واستمراريتها، الأمر يستدعي ضرورة وجود قسم تدقيق داخلي فعال وكفيل بحماية حقوق المؤسسة وموجوداتها من مختلف أعمال التلاعب والإهمال ويضمن سير عملياتها وسلامة الوثائق المالية من حالات الاخطاء والغش؛

و تعتبر عملية التدقيق الداخلي إحدى أهم أدوات تقييم الرقابة في المؤسسات المصرفية، حيث يعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية، وذلك بهدف جعل المسؤولين يتحكمون في أنشطتهم وهذا على كافة المستويات، كما يقوم التدقيق الداخلي على إدارة مخاطر الائتمان بالمؤسسة المصرفية باعتباره عملية تصمم وتنفذ من قبل مجلس الإدارة، وتتم إدارته من خلال تنفيذ استراتيجية المؤسسة المصرفية بأكملها من قبل موظفين عن طريق تصميم برنامج إدارة مخاطر الائتمان؛

ويعد تدقيق ادارة مخاطر الائتمان عملية تفصيلية ومنظمة لبرنامج ادارة المخاطر لتقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات المؤسسة، وما إذا كانت التدابير المصممة لتحقيق تلك الأهداف مناسبة، وما إذا تم تنفيذ هذه التدابير بشكل سليم، ويتمثل دور التدقيق الداخلي في دعم الإدارة مباشرة عبر التقارير الأولية للجهات ذات العلاقة وأخذ عوامل المخاطر في الاعتبار عند وضع خطة التدقيق وتركيز تكييف الاجراءات في المناطق التي تتميز بارتفاع المخاطر.

نتائج الدراسة:

- ✓ تساهم وظيفة التدقيق الداخلي بشكل كبير في تفعيل إدارة مخاطر الائتمان وذلك من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية الذي يساهم في تقليص وتحديد المخاطر ودرجة خطورتها؛
- ✓ تعتبر الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي عنصرا هاما لمساعدة التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المؤسسة المصرفية؛
- ✓

توصيات الدراسة:

وعلى ضوء النتائج المتوصل اليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ✓ ضرورة اهتمام الجهات المعنية بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر الائتمانية وذلك من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ ضرورة تنظيم المصارف دورات تدريبية للمدققين الداخليين في أساليب ادارة مخاطر الائتمان؛
- ✓ متابعة المصارف للتطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية ومدى علاقتها بإدارة مخاطر الائتمان؛

- ✓ يجب على المؤسسات المصرفية أن تقوم بتدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي حتى يتسنى له القيام بمهامه على أكمل وجه؛
- ✓ يجب عـلى المؤسسات المصرفـية تقـديم الدعم للمدقق الداخلي من خلال توفير المعلومات اللازمة والتصدي للعراقيل التي تواجهه في أداء مهامه.

آفاق الدراسة :

ان البحث في هذا المجال واسع ويحظى بالعديد الاطراف لدى نقترح تدعيم هذا المجال بالدراسات التالية:

- ✓ دراسة دور التدقيق الداخلي في مواجهة المخاطر المحاسبية والجبائية للبنوك.
- ✓ استخدام التدقيق الداخلي للتحوط من المخاطر التشغيلية في المؤسسات المصرفية.
- ✓ دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر في المؤسسة المصرفية الاسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ/الكتب

1) أبو الفتوح علي فضالة، **المراجعة**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة2، القاهرة، 1995.

2) أحمد حلمي جمعة، **دراسات وبحوث للتدقيق والتأكيد**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، 2009.

3) أحمد حلمي جمعة، **التدقيق الداخلي والحكومي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، 2011.

4) أنس البكري، وليد صافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، 2012.

5) الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة7، الجزائر، 2010.

6) وجدي حامد حجاري، **أصول المراجعة الداخلية مدخل عملي تطبيقي**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2010.

7) محسن أحمد الخضري، **الديون المتعثرة الظاهرة الأسباب العلاج**، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة1، 1996.

8) حامد طلبة محمد أبو هيبة، **أصول المراجعة**، زمزم ناشرون ومزعون، الطبعة1، الاردن، 2011.

9) حسن سمير عشيش، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض والتوسع النقدي في البنوك**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة1، 2010.

10)حمزة محمود الزبيدي، **ادارة الائتمان المصرفي من منظور قانوني ومصرفي**، دار النهضة العربية، الطبعة1، 2009.

11) محمد الفيومي، عوض لبيب، **أصول المراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998.

12) محمد سعيد سلطان، **ادارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005.

13) محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الاطار النظري- المعايير والقواعد- مشاكل التطبيق العلمي**، المكتب الجامعي الحديث، جامعة الاسكندرية، مصر، 2007.

14) محمد مصطفى نعمات، **إدارة البنوك**، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، 2017.

15) سلطان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

16) عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2001.

17) عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2008/2007.

18) عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية،2007/2008.

19) عدنان تايه النعيمي، **إدارة الائتمان منظور شمولي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، 2010.

20) فتحي رزق السوافيري، أحمد عبد المالك محمد، **دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية، 2002-2003.

21)صلاح ابراهيم شحاتة، **ضوابط منح الائتمان من منظور قانوني ومصرفي**، دار النهضة العربية، الطبعة1، 2009.

22) صلاح حسن، **الرقابة على أعمال البنوك ومنضمات الأعمال تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية**، دار الكتاب الحديث، الطبعة1، القاهرة، 2010.

23) رشا العصار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، 2010.

24) رضا خلاصي، **مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

25)ثناء القباني، **المراجعة**، الدار الجامعية، 2007.

26)خالد أمين عبد الله، إسماعيل ابراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، دار وائل للنشر، الطبعة1، 2006.

ب/الأطروحات والرسائل العلمية

27) ابراهيم رباح ابراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، 2011.

28)ايهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2012.

29) أحمد محمد مخلوف، **المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك الاردنية**، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

30) جباري الشيخ وآخرون، **واقع التدقيق الداخلي في البنوك التجارية دراسة حالة تدقيق عمليات منح وتسيير القروض على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، 2015/2014.

31) حمزة عبد الحليم وآخرون، **البنوك الشاملة ودورها في تحفيز الاستثمار دراسة بنك البركة الجزائري وكالة غرداية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، غرداية، 2012.

32) كمال محمد سعيد كمال الدودو، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2009.

33) سعيدة زاوي، **أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي دراسة استبيانية لعينة من البنوك التجارية لولاية ورقلة**، مذكرة ماستر (غيرمنشورة)، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، ورقلة، 2013/2012.

34) ميرفت علي أبو كمال، **الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان وفقا للمعايير الدولية بازل2 دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2007.

35) صوار يوسف، **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية دراسة حالة بنك التنمية**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2008.

36) رغدة ابراهيم المدهون، **العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2014.

37) تومي إبراهيم، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008/2007.

ج/المجلات

38) بقة الشريف، **دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد1، سطيف، 2015.

د/ الملتقيات

39) بغدود راضية، صباحي نوال، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر المصرفية**، الملتقى الدولي حول ادارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة اكلي محند أولحاج، البويرة، 26-27 نوفمبر 2013.

40) حرفوش سهام، صحراوي ايمان، **دور الأساليب الحديثة لادارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الازمة المالية الحالية**، الملتقى الدولي حول الازمة المالية ولاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

41) كمال رزيق، فريد كورتل، **ادارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية**، مدونة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فلاديلفيا.

42) شريف مصباح أبو كرش، **ادارة مخاطر الائتمان المصرفي**، المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة، جامعة الخليل، فلسطين، 2005.

هـ/المحاضرات

43) أقاسم عمر، **محاضرات في مقياس التدقيق الداخلي سنة ثانية ماستر تدقيق ومراقبة التسيير**، جامعة أدرار، 2018/2017.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

44) Moeller robert, **Brink's, modern internal auditin**, wiley john and soas Inc, 2005.

45) Henning kagermam and auther, **Internal audit handbook**, springer, USA, 2008, p446.

الملاحق

الملحق رقم (1): إستبانة الدراسة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية – أدرار

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

الباحثتين: – بالخير بشيرة

– بن علي حليمة

استبيان حول موضوع:

دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر الائتمانية في المؤسسات البنكية

دراسة لعينة من المؤسسات البنكية بولاية أدرار

السيد(ة) الفاضل(ة):

تحية طيبة وبعد...

إن الباحثتين ترجوان من سيادتكم إمدادهما برأيكم الخبير في استمارة الاستبيان الموجه إلى مديري ومسئولي المصالح لمجموعة من المؤسسات البنكية المتواجدة على إقليم ولاية ادرار، وذلك بغرض دراسة مدى مساهمة عملية التدقيق الداخلي بها في الحد من المخاطر الائتمانية، والذي يندرج في إطار إعداد دراسة بحثية تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر بالجامعة المذكورة أعلاه.

ونظرا لأهمية رأي المستقصى منهم وهم المديرين والمسئولين القائمين على وضع الخطط الإستراتيجية وتنفيذها في هاته المؤسسات، فإن الباحثتان لترجوان من سيادتكم التكرم بالمشاركة برأيكم السديد وخبرتكم الطويلة لإمدادهما بالمعلومات والبيانات التي تساعدهما في تحقيق أهداف هذا البحث، مع توجيه نظر سيادتكم بان بيانات هذه الاستمارة هي بيانات سرية، ولا يمكن لأي شخص الإطلاع عليها، إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وإنا لنشكركم على حسن تعاونكم، ومساهمتكم في إعداد بحث علمي يقوم على بيانات ومعلومات صحيحة ومن واقع ما تسير عليه مؤسساتنا خدمة للاقتصاد والوطن.

أولا: المعلومات الشخصية

1/ المؤسسة:.....

2/ الوظيفة (المشغولة حاليا في المؤسسة): .....

3/ السن: .....

4/ الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

5/ المستوى الدراسي: تعليم متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ ما بعد التدرج ☐

6/ الخبرة: . أقل من 05 سنوات ☐ من06 إلى 10 سنوات ☐ من 11 إلى 20 سنة ☐ فوق 20 سنة ☐

ثانيا: استبيان الدراسة

في رأيكم إلى أي مدى تطبق هذه العناصر في مؤسستكم:

ملاحظة: لإبداء رأيكم، يرجى وضع علامة (×) في الخانة المناسبة عند كل جملة، مع مراعاة أنه لا يجوز وضع أكثر من علامة على نفس السطر أي يتعين اختيار خانة واحدة أمام كل جملة

المحور الأول: مكانة التدقيق في المؤسسة المصرفية ومدى تطبيقها لمعايير التدقيق (الاستقلالية، الموضوعية، الكفاءة المهنية، إنشاء خطة تدقيق، جودة التدقيق وخضوع التدقيق للتقييم).

الرقم	الفقرة	موافق بدرجة				
		عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا
01	يوجد بالمؤسسة قسم يتولى عملية التدقيق					
02	يقوم قسم التدقيق بمراجعة مستقلة لأنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة للتأكد من أن الإجراءات الرقابية فعالة					
03	يقوم قسم التدقيق بالتقييم والتحليل بالاعتماد على الوثائق الرسمية					
04	هناك تدخل من قبل إدارة المصرف لتحديد نطاق عمل المدقق					
05	يلتزم المدقق الداخلي بالحياد والنزاهة عند أداء مهامه					
06	يتم توثيق طبيعة عمل المدقق وأنشطة التدقيق الداخلي					
07	يشترط في من يقوم بعملية التدقيق أن يكون شخص مهني من داخل المؤسسة					
08	تحدد الإدارة الأخطاء الجوهرية الهامة التي يوجه إليها المدقق الداخلي اهتمامه					
09	التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي توضح أن أنشطته تمت وفقاً لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي					
10	يتميز أداء المدقق الداخلي بالموضوعية، حيث يمكن التحقق من ذلك من قبل مدقق خارجي					
11	يتم فحص الأداء من قبل مدقق خارجي لدعم جودة أنشطة التدقيق الداخلي					

المحور الثاني: مدى إدراك المدقق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر الائتمانية.

الرقم	الفقرة	موافق بدرجة				
		عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا
01	تواجه المؤسسة مخاطر ائتمانية عند مزاولة نشاطها					
02	للمؤسسة إجراءات واضحة لإدارة المخاطر الائتمانية					
03	يوجد إدراك لدى المدقق الداخلي بأهمية المخاطر الائتمانية ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها					
04	يعمل نظام التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر الائتمانية المحتملة المتعلقة بنشاط البنك					
05	يتولى المدقق الداخلي إعدادا خطة سنوية للتدقيق وفقاً لمخاطر الائتمان المحتملة					
06	تقوم لجنة التدقيق بالموافقة على خطة التدقيق					
07	يتم التأكد باستمرار من توفر الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط المعتمدة					
08	يتم التنسيق داخل قسم التدقيق الداخلي على تحسين إدارة المخاطر الائتمانية وأنظمة الرقابة الداخلية					
09	يتأكد المدقق الداخلي من المستوى الذي تتقبله الإدارة (الحد المقبول)					

	من المخاطر الائتمانية					
10	يبني المدقق الداخلي نتائج عمله على أساس التحليلات والتقويمات الملائمة والموضوعية					
11	يوفر التدقيق الداخلي المعلومات اللازمة لإدارة المخاطر الائتمانية					
12	يلتزم المدقق الداخلي بتوصيل النتائج على نحو فوري الى الجهات المعنية (مجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة التدقيق)					
13	يتم تضمين نتائج التدقيق في التقارير باستخدام مجموعة من الوسائل (مستندات، جداول، رموز.... إلخ) .					
14	توجد آليات واضحة وإجراءات لحل الخلافات الناشئة بين المدقق الداخلي وإدارة المؤسسة					

المحور الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة المصرفية.

الرقم	الفقرة	موافق بدرجة				
		عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا
01	يساهم نشاط التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر الائتمانية وأنظمة الرقابة الداخلية					
02	يدرك القائمون على المؤسسة أهمية التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر الائتمانية، وتحسين عوائد البنك					
03	يتعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر الائتمانية في مجال تبادل المعلومات لتحسين عمليات إدارة المخاطر الائتمانية					
04	يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقديم احتمالات وقوع التزوير أو الاحتيال عند منح الائتمان وكيفية مواجهة هذه الاحتمالات					
05	يتولى قسم التدقيق الداخلي تقييم أي خدمة جديدة متعلقة بمنح القروض ينوي البنك تقديمها، والتعرف على مخاطر هاته الخدمة والإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر					
06	يقوم قسم التدقيق الداخلي بتطوير خطة الطوارئ بالتعاون مع الوحدات المختصة للتأكد من فعالية هذه الخطة في التقليل من المخاطر الائتمانية					
07	يوفر التدقيق الداخلي المعلومات بشكل دقيق ومنظم للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتحسين نظام إدارة المخاطر الائتمانية					
08	يوجد تأثير واضح لدور المدقق الداخلي في التقليل من المخاطر الائتمانية					
09	توجد معوقات تحد من عمل المدقق ومساهمته في إدارة المخاطر الائتمانية					
10	ترتبط المعوقات التي يواجهها المدقق الداخلي بالجوانب الإدارية					
11	يعتبر ضعف نظام المعلومات وانخفاض مستوى التكنولوجيا من أهم المعوقات التي تحد من أداء المدقق الداخلي.					

جزاكم الله خيرا لتعاونكم شكراً

الملحق رقم(2): ألفا كرونباخ للمحور 1

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.888	11

الملحق رقم (3): ألفا كرونباخ للمحور 2

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.909	14

الملحق رقم (4): ألفا كرونباخ للمحور 3

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.893	11

الملحق رقم (5): ألفا للاستبيان

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.954	36

الملحق رقم (6): المتوسط والانحراف المعياري لفقرات المحور الأول

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
x1	48	1.00	5.00	4.0000	1.16692
x2	48	1.00	5.00	3.8333	.88326
x3	48	2.00	5.00	3.9375	.90873
x4	48	1.00	5.00	3.6250	.98121
x5	48	1.00	5.00	3.6042	1.02604
x6	48	1.00	5.00	3.6875	1.05500
x7	48	1.00	5.00	3.7500	1.06191
x8	48	1.00	5.00	3.5208	1.03121
x9	48	1.00	5.00	3.4583	1.07106
x10	48	1.00	5.00	3.2292	1.03635
x11	48	1.00	5.00	3.5208	1.05164
N valide (listwise)	48				

الملحق رقم (7): المتوسط والانحراف المعياري للمحور ككل

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
appliaud	48	1.73	4.82	3.6515	.70601
N valide (listwise)	48				

الملحق رقم (8): المتوسط والانحراف المعياري لفقرة المحور2

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
x12	48	1.00	5.00	3.7708	.92804
x13	47	2.00	5.00	3.8085	.90020
x14	48	1.00	5.00	3.6875	.92613
x15	48	1.00	5.00	3.6042	1.00508
x16	48	1.00	5.00	3.2500	.97849
x17	48	1.00	5.00	3.5417	1.03056
x18	48	1.00	5.00	3.3542	.99978
x19	48	1.00	5.00	3.4167	.96389
x20	48	1.00	5.00	3.3333	.93019
x21	48	1.00	5.00	4.0208	.91068
x22	48	2.00	5.00	3.7083	.79783
x23	48	1.00	5.00	3.6667	1.01758
x24	48	2.00	5.00	3.6250	.81541
x25	48	1.00	5.00	3.5208	.92229
N valide (listwise)	47				

الملحق رقم (9): المتوسط والانحراف المعياري للمحور2 ككل:

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
audit	48	2.08	4.76	3.6179	.61717
N valide (listwise)	48				

الملحق رقم (10): المتوسط والانحراف لفقرة المحور3

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
x26	48	1.00	5.00	3.6042	.98369
x27	48	1.00	5.00	3.5833	.98571
x28	48	1.00	5.00	3.5208	1.01036
x29	48	1.00	5.00	3.5417	1.05100
x30	48	1.00	5.00	3.5417	1.12908
x31	48	1.00	5.00	3.3750	1.06441
x32	48	1.00	5.00	3.5000	1.12987
x33	48	1.00	5.00	3.4583	.84949
x34	48	1.00	5.00	3.3542	1.04147
x35	48	1.00	5.00	3.2917	1.16616
x36	48	1.00	5.00	3.5833	1.06857
N valide (listwise)	48				

الملحق رقم (11): المتوسط والانحراف المعياري للمحور ككل:

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
risques	48	1.82	4.91	3.4867	.72739
N valide (listwise)	48				

الملحق رقم (12): الارتباط:

Corrélations

		Audit	risques
audit	Corrélation de Pearson	1	.855**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N	48	48
risques	Corrélation de Pearson	.855**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N	48	48

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.855[a]	.730	.724	.38186

a. Valeurs prédites : (constantes), audit

الملحق رقم (13): معاملات معادلة الانحدار

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-.157-	.331		-.474-	.638
	audit	1.007	.090	.855	11.160	.000

a. Variable dépendante : risques

ملخص الدراسة:

تستهدف الدراسة محاولة التعرف على مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل عمليات إدارة مخاطر الائتمان في مجموعة من المصارف العاملة بولاية أدرار، فبعد استعراض مفهوم التدقيق الداخلي في المصارف وبيان أهميته وأهدافه، تم التطرق الى دور التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية إدارة مخاطر الائتمان.

وقد تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss لتحليل البيانات المستوحاة من إجابات أفراد العينة الواردة في الاستبانة التي أعدت خصيصا لهذا الغرض .

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية وقوية بين تطبيق التدقيق الداخلي في المؤسسات المصرفية وفعالية ادارة المخاطر الائتمانية من وجهة نظر العينة المبحوثة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق، التدقيق الداخلي، المخاطر، إدارة المخاطر الائتمانية، المؤسسة المصرفية.

Abstract

The study aims to indentify the contribution of internal auditing to the activation of credit risk management operations in a group of bank operating in the state (Wilaya) of Adrar. After revewing the concept of internal auditing in banks and the importance and objectives of the internal audit was discussed the role of internal audit in raising the effectiveness of credit risk management.

The statistical package for social sciences was used to analyse the data derived from the responses of the sample respondents in the questionnaire prepared for this purpose.

The study concluded that there is a strong and positive relationship between the application of internal auditing in banking institutions and the effectiveness of risk management from the point of view of the surveyed sample.

The key words : Auditing, internal auditing, credit risk management, banking institutions.